

ورقة بحثية

لينا الخطيب ولينا سنجاب

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨

دولة المقايضات في سوريا

كيف غير الصراع أسلوب ممارسة

الدولة السورية للسلطة



المحتوى

٢	الملخص
٣	١ مقدمة
٥	٢ نشأة دولة الظل وتطورها في سوريا
١٤	٣ ظهور دولة المقايضات
١٧	٤ الأطراف الفاعلة الخارجية: التنافس الروسي الإيراني في سوريا
٢١	٥ المسار المستقبلي لدولة المقايضات
٢٤	٦ الخلاصة والتوصيات
٢٦	نبذة عن المؤلِّفَيْن
٢٧	شكر وتقدير

الملخص

- غيّر الصراع السوري وظائف المؤسسات الرئيسية التي تمارس الدولة السورية من خلالها السيطرة؛ أي الأجهزة الأمنية والجيش، كما تغيّرت قدرة هذه المؤسسات وفعاليتها. وقد حوّل هذا الواقع سوريا من «دولة ظل» يهيمن عليها الجهاز الأمني إلى «دولة مقايضات» يسيطر عليها المنتفعون المنحازون للنظام.
- أضعف صعود الرئيس بشار الأسد إلى السلطة نظام السيطرة الذي أنشأه والده الراحل حافظ الأسد، فقد كان النظام في السابق يعتمد على شبكة من سماسرة السلطة - داخل مؤسسات الدولة وخارجها- الذين كانوا يتنافسون مع بعضهم البعض لإظهار الولاء للنظام. واليوم، زاد الصراع السوري من ضعف النظام، إذ أصبح يعتمد اعتماداً متزايداً على المنتفعين والأطراف الفاعلة الخارجية، وتحديداً روسيا وإيران اللتين تسعيان وراء مصالحهما الخاصة.
- تسبّب الصراع بشرذمة الجيش السوري وفساده أكثر من ذي قبل، وفقد الجهاز الأمني موقعه المركزي في القيادة. كما أدى ذلك أيضاً إلى ظهور الميليشيات الموالية للنظام، سواء السورية أو الأجنبية، التي تسعى جميعها إلى تحقيق أجنداتها الخاصة. ومن غير المرجح أن تتوقف هذه الجماعات المسلحة عن النشاط بمجرد انتهاء النزاع، وستواصل ممارسة النفوذ طالما بقي النظام الحالي في السلطة. كذلك أفضى الصراع إلى ظهور المنتفعين في صفوف الجيش والأجهزة الأمنية والميليشيات، وكذلك المنتفعين المدنيين. ولدى جماعات المصالح هذه مصلحة في استمرار الصراع، في حين أن الدولة السورية تفتقر في الوقت نفسه إلى القدرة على كبح هذه الجماعات.
- لقد حولت روسيا وإيران النظام السوري إلى زبون، إذ تعمل روسيا على تشكيل مؤسسات الدولة السورية وفقاً لمصالحها الخاصة، في حين تغرس إيران نفوذها من خلال مؤسسات الدولة السورية ومن خارجها. كما حوّلت كل من روسيا وإيران سوريا إلى ساحة لمنافستهما العسكرية والاقتصادية. وتفرض روسيا نفسها كسمسار السلطة الرئيسي في سوريا، بيد أنها غير قادرة على كبح جماح إيران بالكامل.
- تعني هذه العوامل مجتمعة أن نظام بشار الأسد لا يمكن أن يكون شريكاً للمجتمع الدولي بشأن توفير السلام والاستقرار في سوريا. لذلك، يجب أن تبدأ أي خطة يقودها المجتمع الدولي لدعم إعادة الإعمار والاستقرار والقدرة على الصمود في سوريا انطلاقاً من عملية جنييف، من أجل ضمان عدم الاستيعاب غير المبرر لكل من روسيا ونظام الأسد ومنتفعيه.

١. مقدمة

جاءت تطورات الصراع السوري على مدى السنوات القليلة الماضية في صالح نظام بشار الأسد، إذ يُحرز النظام مكاسب عسكرية بينما تضعف جماعات المعارضة المختلفة، المسلحة منها والسياسية. وبالتزامن مع ذلك، اكتسبت مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية المتحالفة مع النظام، بما في ذلك الجماعات شبه العسكرية والمنتمون، نفوذاً في الصراع. وقد أفضى هذا الموقف إلى ظهور عدد من التفسيرات التي لا يعبر أي منها بصورة كاملة عن مدى تعقيد الديناميات على الأرض والعلاقات بين الأطراف الفاعلة المتعددة، المحلية منها والخارجية.

فمن جهة، حدّد بعض المحللين المعنيين بالشأن السوري تفتت البلاد باعتباره السمة الرئيسية للنزاع. ووصف باحثون مثل ريموند هينبوش سوريا اليوم بأنها دولة فاشلة، مشيرين إلى صعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (تنظيم الدولة) والتدخلات الخارجية، كسببين ونتيجتين في آن معاً لحالة فراغ موجودة في السلطة على الرغم من بقاء الأسد رئيساً^١. ومع أن هذه القراءات للصراع تشير إلى سلوك النظام كمسبب للثورة السورية، إلا أنها تتحاشى إلى حد كبير إسناد جوانب فشل الدولة على وجه التحديد إلى النظام. وبينما ألقى المحللون بعض المسؤولية على نظام الأسد، فقد وصفوا سوريا بأنها «دولة معطلة ومفتتة ومنقسمة»^٢. ويُستمد هذا الحكم من ملاحظة كيف أصبحت أجزاء مختلفة من سوريا تحت حكم كيانات متنافسة، بما في ذلك النظام نفسه، وتنظيم الدولة، والقوات الكردية والجماعات المسلحة المناهضة للنظام^٣. وترى هذه القراءات في النظام عاملاً واحداً فقط من عوامل ضعف الدولة، وليس محركه الرئيسي.

أما وجهة النظر الأخرى، فيرى الباحثون من أصحابها أن الانتصارات العسكرية للأسد أدت إلى نشوء تصوّر في بعض الأوساط مفاده أنّ النظام السوري «يكسب» الحرب^٤. ورأى البعض في قدرة الأسد على الصمود دليلاً على أن نموذج الدولة الذي أسسه والده الراحل حافظ الأسد هو في الواقع «مضاد للانقلاب»^٥. غير أن هذا التصور يخلط بشكل غير مباشر بين النظام والدولة، وهو ينطوي على افتراض أن الطريقة التي تمارس بها الدولة السلطة في سوريا، بما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها النظام، بقيت إلى حد كبير على ما كانت عليه قبل اندلاع النزاع في عام ٢٠١١^٦. إلا أن هذا التصور يُغفل الجوانب المهمة لديناميات الصراع. فإذا كان الأسد ينتصر في الحرب عسكرياً مثلما يبدو، فمرّد هذا فقط إلى المساعدة التي قدمتها كل من روسيا وإيران للنظام، في حين أن الضعف أصاب الركائز الرئيسية لسيطرة الدولة بصورة كبيرة.

في سياق هذه الروايات المتناقضة بشأن سلطة الدولة، تسعى هذه الورقة إلى معالجة الفجوة في تحليل الوضع في سوريا: فهي تستكشف كيف أثر الصراع على وظائف المؤسسات التي تسيطر من خلالها الدولة على سوريا، وعلى قدرة هذه المؤسسات وفاعليتها؛ وكيف غيّرت الأعمال العدائية طبيعة ممارسة الدولة للسلطة. فبينما كانت البلاد تُسيّر سابقاً من خلال ما يمكن تسميته «دولة الظل»، التي كانت فيها المؤسسات المرتبطة ارتباطاً شكلياً بالحكم تابعة للمنظومة الأمنية ولشبكة مرتبطة بها تضمّ سماسرة السلطة ومجموعات المصالح والمقرّبين، أصبحت صفة «دولة المقايضات» اليوم هي التعبير الأفضل عن هذه الدولة. ويستند هذا التوصيف إلى التحليل الذي يرى أن النظام كان يستولي على سوريا كدولة منذ ما قبل عام ٢٠١١، لكن الوضع الآن يتعدى مسألة الاستيلاء على الدولة.

وتجدر الإشارة في البداية إلى أن تفوّق النظام في الحرب لا يعني أن الدولة ستكون قادرة على الحفاظ على السّلم والاستقرار بمجرد توقف الأعمال العدائية الرئيسية (على افتراض أن النظام الحالي سيبقى في السلطة). وحتى لو نجت المؤسسات الرئيسية لإدارة الدولة من الصراع شكلياً، فقد تغيّرت وظائف هذه المؤسسات وقدراتها وفاعليتها. وفي بعض الحالات، تكثّفت هياكل هذه المؤسسات مع ظروف الصراع، كما انضمت إلى هذه المؤسسات، وأحياناً قوّضتها، أطراف فاعلة جديدة دخلت المشهد الاقتصادي والأمني كأطراف منتفعة من الصراع.

وتتأكد هذه النقطة من خلال مقارنة التجربة التاريخية، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، عندما تولى حافظ الأسد السلطة، أصبحت الأذرع المرتبطة شكلياً بسلطة الدولة تابعة لمنظومة أمنية ظلّت توفّر - على الأقل حتى وقت قريب - الآلية الرئيسية للسيطرة الحقيقية. وبالمقارنة، يتمتع القضاء والجيش والشرطة والمؤسسات العامة الأخرى بسلطة محدودة نسبياً. إلا أن مركزية دولة الظل في السياسة السورية أصبحت موضع تحدٍّ مضطرد منذ عام ٢٠١١، وأدى ظهور العناصر الانتهازية

^١ هينبوش، ر. (٢٠١٦)، «تفكيك الدولة في العراق وسوريا»، المجلد ٥٧، رقم ٤، ص. ٨٥-٥٦.

^٢ شيخ، س. (٢٠١٥)، «سوريا بلد مفتت ومعطل»، مقابلة سلمان شيخ مع كاترينا مونتغمري، سيرا دبي، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، <https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2015/01/06/salman-shaikh-syria-is-a-broken-fragmented-divided-state> (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

^٣ كاله، س. ه.، غولدنبرغ، أي.، وهيراس، ن. (٢٠١٧)، «استراتيجية لإنهاء الحرب الأهلية السورية»، مركز الأمن الأمريكي الجديد، ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٧، <https://www.cnas.org/publications/reports/a-strategy-for-ending-the-syrian-civil-war> (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

^٤ على سبيل المثال، انظر كارلن، م. (٢٠١٨) «النظام من الفوضى: بعد ٧ سنوات من الحرب، فاز الأسد في سوريا. ما هو التالي لواشنطن؟»، معهد بروكينغز، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/02/13/after-7-years-of-war-assad-has-won-in-syria-whats-next-for-washington> (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

^٥ كونيغان، ج. ت. (١٩٩١)، «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، الأمن الدولي، المجلد ٢٤، رقم ٢، ص. ١٣١-٦٥.

^٦ هايدمان (٢٠١٨)، أبعاد من الهاشمية: سوريا وتحدي إعادة الإعمار في الدول الفترسة، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز، حزيران/يونيو ٢٠١٨، https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/06/FP_20180626_beyond_fragility.pdf (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

التي تربطها علاقة مقايضات مع السلطات إلى جعل المنظومة الأمنية أقل سطوة، ما قلّل من سيطرة الدولة المباشرة في سوريا. وفي الوقت نفسه، فإن سيطرة روسيا المتزايدة على البلاد، وجهود إيران في التأثير - سواء من خلال الدولة السورية أو خارجها - زادت من تآكل السيادة السورية.

تستكشف هذه الورقة بواعث هذا التحول إلى «دولة المقايضات» ودينامياته، وترى أن الصراع أضعف الدولة السورية الموحدّة، كما تناقش كيف عطّل الصراع وظائف مكوّناتٍ مختلفة من مكوّنات الدولة وقدرات تلك المكوّنات وفعاليتها، مع التركيز بشكل خاص على التغييرات التي تؤثر على قوة الجهاز الأمني وتأثيره، كما ترى هذه الورقة أن من المهم لأيّ خطط لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع أن تفهم هذه الديناميات وتُدرك كيف أعاد الصراع تشكيلها.

ومع اقتراب نظام الأسد من «النصر» العسكري على ما يبدو، بدأ صنّاع السياسة الغربيون في البحث عن طرق لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع في سوريا. ثمة عوامل عدة تُعقد آفاق التسوية الدائمة، وتُبيّن المؤلّفات بهذا الخصوص أن التسويات السلمية التفاوضية أكثر نجاحاً في حل الحروب الأهلية حيث تكون السياسة والاقتصاد هما العاملان المحرّكان. وحينما يكون الصراع مدفوعاً بالعوامل المتعلقة بالهوية بالدرجة الأولى، فإن التسويات التفاوضية عادة ما تكون أقلّ فعالية. وعلاوة على ذلك، فإن الانتصارات العسكرية في الحروب الأهلية القائمة على الهوية غالباً ما تستتبع الإبادة الجماعية.^٧ وتتمثل معضلة الاستقرار الأكثر أهمية، التي يطرحها الصراع السوري، في أن هذا الصراع لا يندرج تحت أي من الفئتين بشكل ملائم. إذ لا يقتصر هذا الصراع على مجرد كونه أكثر من حرب أهلية - وبالتالي يمكن أن يكون نطاقه أوسع بكثير من أن تتسع له السرديات التحليلية المشتركة - ولكنه يتعلق أيضاً بالسياسة والهوية على حدّ سواء. وما يزيد الأمر تعقيداً أن من غير المرجح للانتصار العسكري للنظام أن يكون انتصاراً مطلقاً، وهذا برمّته يمثّل تحديات فيما يتعلق بكيفية تعامل الغرب مع الصراع في ظل الظروف القائمة. غير أن السمات المميزة للصراع قد توفّر في الوقت نفسه فرصاً لحلول سياسية، وهو ما تستطّيعه هذه الورقة.

تولي السياسات اليوم اهتماماً كبيراً بالدور الذي تلعبه «مساومات النخبة» في تسوية النزاعات وتحقيق الاستقرار فيها، أي كيف تتنافس الأطراف الفاعلة المختلفة وتفاوض بشأن النفوذ. ويتضح هذا على سبيل المثال في تقرير نشرته مؤخراً وحدة تحقيق الاستقرار التابعة لوزارة الخارجية والكونغرس في المملكة المتحدة، إذ يرى التقرير أن من المهم تحديد أحماط تطوّر النخب والتأثيرات الإقليمية على تلك الأحماط، ومعرفة كيف يغيّر الصراع هيكل هذه النخب وعمليات تشكيلها. في الحالة السورية، كان لهذه العوامل مجتمعةً تأثير كبير على الدولة، وهو ما يتطلّب دراسة متأنية من قبل صنّاع السياسة الغربيين المهتمين بإرساء الاستقرار في سوريا.^٨ ومع ذلك، فإن الاستيعاب البراغماتي للفاعلين المرتبطين بالمقايضات ينطوي على مخاطر في حدّ ذاته، لذا يجب على صانعي السياسة الغربيين توخّي الحذر من تمكين المنتفعين من الحرب، سواء كانوا أطرافاً خارجية أو جهات تابعة للنظام أو جهات فاعلة غير حكومية.

تستند هذه الورقة إلى البحث الميداني الذي أجري في سوريا والمقابلات التي أُجريت مع مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة - بما في ذلك الشخصيات المرتبطة بالنظام والجماعات المسلحة والمدنيين - في فترة ما بين بداية الصراع السوري وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد استُكمل البحث الميداني والمقابلات من قبل مصادر ثانوية. وحرصاً على سلامة المشاركين في المقابلات، حُجبت هوياتهم جميعاً.

^٧ ليكليدر، ر. (١٩٩٥)، «عواقب التسويات التفاوضية في الحروب الأهلية، ١٩٤٥-١٩٩٣»، أميركان بوليتيكال ساينس ريفيو، ٨٩ (٣)، ص. ٩٠-٦٨١

^٨ وحدة الاستقرار (٢٠١٨)، «مساومات النخبة والصفقات السياسية»، وزارة الخارجية البريطانية والكونغرس، حزيران/يونيو ٢٠١٨، <http://www.sclr.stabilisationunit.gov.uk/publications/elite-bargains-and-political-deals>. (آخر دخول في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨).

٢. نشأة دولة الظل وتطورها في سوريا

دوائر السلطة في عهد حافظ الأسد

لفهم التغييرات التي تطرأ على أساليب الدولة السورية وقدرتها على التحكّم اليوم، من المهم دراسة منشأ نموذج سلطة النظام الحالي. فمع وصول حافظ الأسد إلى السلطة في عام ١٩٧١، أنشأ هيكل دولة جديد قائم على الأمن كان الولاء فيه أكثر أهمية من الأهلية أو الصلاحيات الرسمية. وكانت «دولة الظل» هذه - التي أُطلقت عليها هذه التسمية لأن أدوات السلطة الحقيقية كانت تعمل من وراء الكواليس - ناجعةً بما يكفي لإبقاء الرئيس في السلطة لمدة ٣٠ عاماً. ويقول جيمس ت. كوينليفان، إن الغرض من نموذج دولة الظل هو جعل النظام «محصّناً ضد الانقلاب». وعلى وجه التحديد، يسرد كوينليفان ثلاث سماتٍ من سمات التحصين ضد الانقلاب في سوريا في عهد حافظ الأسد هي التالية:

- (١) الاستغلال المفيد للولاءات العائلية والإثنية والدينية في إسناد المناصب الحساسة بالنسبة للانقلاب، وموازنة ذلك مع مشاركة أوسع، ومعايير ولاء أقل تقييداً للنظام برمته؛ (٢) إنشاء قوة مسلحة موازية للجيش النظامي؛ (٣) تطوير العديد من وكالات الأمن الداخلي ذات الاختصاصات المتداخلة التي تراقب ولاء العسكريين بصورة مستمرة، كما تراقب بعضها البعض من خلال مسارات تواصل مستقلة مع القادة الأساسيين.^١

لم تكن المحاباة والمحسوبية أساسيتين فقط في تحديد من يحصل على ماذا في نظام الدولة، بل إنّ الأسد حافظ على سلطته من خلال ضمان تغلغل المواليين له في الدوائر التجارية والدينية والاجتماعية والقبلية.^{١٠} ولم يكن لهيكل السلطة الذي صممه تسلسل هرمي بسيط يمكن تمثيله بسهولة في مخطط تنظيمي، بل كان بمثابة مصفوفة معقدة من دوائر التأثير التي تتراپب أحياناً وتتنافس في أحيان أخرى.

ورث الأسد المقومات الأساسية للدولة من السنوات الأولى لحزب البعث بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٠، وهي التي أصبحت تشكّل نظامه فيما بعد، ومن ثمّ بنى الأسد وسائل القوة وفقاً للعوامل المحلية.^{١١} وقد كان على دراية كبيرة بالطبقات العشائرية والطائفية والمناطقية والاجتماعية الاقتصادية في المجتمع السوري، واستخدم هذه المعرفة للتقسيم والغلبة، ليس فقط من خلال إشاعة الخوف في المجتمع، بل أيضاً بزرع الشكوك المتبادلة بين الفاعلين المتنافسين. ونتيجة لذلك، لم تحظ أي مجموعة من مجموعات المصلحة بالتفوق. إذ كانت كل واحدة من تلك المجموعات تراقب المجموعات الأخرى، وترفع التقارير عن أنشطتها إلى أعلى نقطة في هرم القيادة وهو الأسد نفسه.

وبتأمين سلطته الخاصة من خلال هذا النهج، زرع الأسد بذور المقايضة باعتبارها سمة من سمات الدولة السورية، وبعد أن وعد بإطاحة أوليغارشية ما بعد الاستعمار التي كانت تحكم البلاد، أنشأت «حركته التصحيحية» في عام ١٩٧٣ نقابات لتعزيز حقوق العمال (مثل نقابة الفلاحين ونقابة التجار). وقد لاقى ذلك استحسان العائلات البرجوازية التقليدية ومكّن من ظهور أثرياء جدد في آن معاً، وأصبح هؤلاء الممثلون وغيرهم جزءاً من شبكة سلطة الأسد.

ظاهرياً، تضمّن هيكل الدولة في سوريا الركائز النموذجية للحكومة التمثيلية التي قد يتوقع المرء أن يجدها في جمهورية تقوم على الانتخابات،^{١٢} إلا أن هذه المؤسسات كانت إلى حد كبير مجرد واجهات موجودة بالاسم فقط. وفي الواقع، كانت السيطرة الفعلية الوحيدة للدولة - على الأقل إلى أن غيّر الصراع الحالي المشهد- تُمارس بصورة أساسية من قِبَل نخبة حاكمة تحرّضها أجهزة أمنية ممتثلة للسلطة. كانت الانتخابات الرئاسية مزورة على الدوام،^{١٣} وعكست مؤسسات الدولة والهيئات القضائية والبرلمانية والسياسية والأجهزة الأمنية والجيش جميعها مظهرًا خارجياً بكونها هيئات مستقلة تعمل وتؤدي واجباتها بموجب القانون والدستور. إلا أن من شأن نظرة متفحّصة أن تكشف عن مدى الخلل القائم في الصورة.

من بين المؤسسات المذكورة أعلاه، كان الجهاز الأمني للدولة، ومن ورائه الجيش، الكيائين الرئيسيين اللذين ضمنا بقاء منظومة السلطة آمنة وامتساسة. وكان أسلوب حُكْمِهِما يقوم على الوحشية وإشاعة الخوف بين السكان، وبصفة خاصة، تحكّم الجهاز الأمني بوظائف جميع مؤسسات الدولة الأخرى.

^١ كوينليفان (١٩٩٩) «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، ص ١٣٥-٦٥، ص ١٣٣.

^{١٠} ويدين، ل. أوجه غموض الهيمنة: السياسة والخطابة والرموز في سوريا المعاصرة، شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.

^{١١} بطاطو، ح. (١٩٩٩) فلاحو سوريا: أبناء وجهانهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

^{١٢} عبود، س. (٢٠١٦)، سوريا، كامبريدج: بوليتي برس.

^{١٣} الإيكونوميست (٢٠١٤)، «ضرب من المسرح: انتخابات في سوريا»، ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، <https://www.economist.com/pomegranate/2014/04/24/a-bit-of-theatre> (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

وما يزال هيكل مؤسسات الدولة الذي بناه حافظ الأسد موجود حتى يومنا هذا، وهو يتألف من أربع إدارات أمنية رئيسية هي: إدارة المخابرات العامة (أمن الدولة سابقاً)، وشعبة الأمن السياسي وشعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية. وتتبع إدارة المخابرات العامة وشعبة الأمن السياسي شكلياً لوزارة الداخلية (رغم أنهما في الواقع أقوى منها)؛ كذلك تتبع شعبة المخابرات العسكرية وإدارة المخابرات الجوية لوزارة الدفاع شكلياً فقط، وتتبع الوكالات الأربع شكلياً لمكتب الأمن الوطني لحزب البعث. بالإضافة إلى ذلك، لدى سوريا قوة شرطة عسكرية وقوة أمنية عسكرية وقوة أمن رئاسية. ولكل إدارة من الإدارات الأمنية رئيس ينسّق على نحو وثيق مع رئيس البلاد، كما أن لكل إدارة رئيسية عدة فروع، ولهذه الفروع مفاوز أمنية تتركز حول المدن والبلدات والقرى. ويحدد الرئيس دور كل إدارة من الإدارات الأمنية، ونادراً ما تتداخل أدوار هذه الإدارات، إلا أنها غالباً ما تكون في تنافس مع بعضها البعض.

الجدول ١: الأجهزة الأمنية الرئيسية في سوريا

الإدارة	الفروع	الطاقم
مكتب الأمن الوطني لحزب البعث	-	مدني
إدارة المخابرات العامة	الفرع الداخلي الأمن الخارجي مكافحة التجسس	مدنية
شعبة الأمن السياسي	الأحزاب السياسية الطلاب وأنشطتهم المراقبة والمتابعة المدينة	مدنية
شعبة المخابرات العسكرية	فلسطين سرية المداهمة والاقترام التحقيق العسكري المخابرات العسكرية في لبنان	عسكرية
إدارة المخابرات الجوية	-	عسكرية
الشرطة العسكرية	-	عسكرية
الأمن العسكري	-	عسكري
الأمن الرئاسي	-	-

المصدر: كونيليفان، ج. ت. (١٩٩١)، «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط»، ص ٦٥-١٣١، ص ١٥٢.

وفقاً للتصور الذي وضعه حافظ الأسد في الأصل، صُمم هيكل السلطة هذا ليس فقط لتراقب الأجهزة الأمنية الشارع، بل أيضاً لتراقب بعضها البعض بهدف الإبقاء على ميزان القوة في يد الرئيس. لذلك، إذا حصلت إحدى الإدارات أو الفروع على سلطة أكثر من أخرى، يمكن للرئيس حينئذ أن يتدخل بتغيير رئيس تلك الإدارة أو بتغيير أدوار رؤساء الإدارات.

وتتألف سلسلة القيادة في هذه المؤسسات من الموالين المختارين بعناية (على سبيل المثال، بقي وزير الدفاع مصطفى طلاس، وهو سني، في السلطة لمدة ثلاثة عقود). ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية كانت دائماً تحت سيطرة العلويين - طائفة الأقلية التي يتحدّر منها آل الأسد - إلى جانب إشراك بعض الشخصيات من الأقليات الأخرى. ومِعزل عن المناصب العليا الحساسة، كانت التعيينات في أجهزة الأمن والجيش تعتمد عموماً على المحسوبية والمحاباة والعلاقات الأسرية، وليس على القدرة والكفاءة المهنية. ومُنحت الامتيازات أيضاً على أساس الانتماء إلى الأقليات المفضّلة (العلويون قبل أي أحد)، وليس وفقاً للتوجه الأيديولوجي، وهو ما أدى إلى إنشاء نظام كانت فيه الرغبة في الحفاظ على المناصب والمكتسبات هي المحفّز الأساسي للحاصلين على الامتيازات.

وفقاً للتصور الذي وضعه حافظ الأسد في الأصل، صُمم هيكل السلطة هذا ليس لتراقب الأجهزة الأمنية الشارع فقط، بل أيضاً لتراقب بعضها البعض بهدف الإبقاء على ميزان القوة بين يدي الرئيس.

وفي حين أن التعددية السياسية الرمزية كانت موجودة في هيئة أحزاب مثل الحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب الوحدةيين الاشتراكيين، وحزب العمل الشيوعي، وغيرها، كانت القوة السياسية المهيمنة منذ عام ١٩٧١ هي حزب البعث العربي الاشتراكي. ومُنحت السلطة والامتيازات للموظفين المعتمدين والمدعومين من جهاز الأمن، وبالتالي، على الرغم من أن البلاد ستخوض العمليات الديمقراطية وتُجري الانتخابات الحزبية والبرلمانية، إلا أن أي شخص يخوض الانتخابات، سواء على المستوى الحزبي أو البرلماني، سيتعين عليه الخضوع للتحري من طرف أمن الدولة.

طبقت هذه العملية في جميع النقبات في البلاد، مثل نقابات الأطباء والمدرسين والفنانين والمهندسين والفلاحين وغيرها، وكانت عمليات التحري تجري خلف الأبواب الموصدة، وكان جهاز الدولة الأمني يسيطر على جميع جوانب المجتمع تقريباً، وكان أي نشاط يحتاج إلى تصريح أمني في مرحلة ما، حتى وإن كان حفل زفاف سيُنظم في مكان عام. إلا أن هذه العملية لم تكن طائفية بحتة، أي أنها لم تستند فقط إلى محاباة العلويين في المؤسسات الحكومية، بل كانت تستند أيضاً إلى الولاء والتأثير على الأرض. فقد مُنح بعض رجال الأعمال من السنة والمسيحيين امتيازات في مناطق مختلفة من البلاد من أجل الحفاظ على التوازن بين المصالح المتنافسة.¹⁴ لقد استند الأسد الأب إلى دراسته العميقة للمجتمع السوري في بناء هيكل السلطة وفقاً للعوامل المحلية.¹⁵ وعلى سبيل المثال، أمكن تكييف نموذج السلطة المطبق في دمشق لتطبيقه في محافظات أخرى مثل حلب أو اللاذقية من خلال إسناد وظائف سياسية وبيروقراطية معينة إلى أبناء تلك المحافظات. وعلى المنوال نفسه، وُزعت السلطة بطريقة معينة في ضواحي دمشق، فيما اختلفت طريقة هذا التوزيع في المدينة نفسها.

وفي الواقع، أنشأت القيادة خريطة للمكونات الاجتماعية ورصدتها وراقبتها لضمان الولاء في كل مستوى من المستويات. لقد تمكّن الأسد من اختراق البنية الاجتماعية وإضعافها من خلال بناء تحالفات انتقائية مع أوساط الأعمال التجارية لأغراض معينة، ومع الأوساط الدينية أو القبلية لأغراض أخرى.¹⁶ وغالباً ما كان الإهمال الاقتصادي للمحافظات والمناطق الطرفية يعني أنه كلما كانت المحافظة بعيدة عن القيادة المركزية في دمشق، كان امتيازها أقل فيما يتعلق بتوفير الخدمات لسكانها. ولكن سلسلة القيادة صُممت دائماً لكي تناسب التركيبة المحلية مع ضمان الإبقاء على فاعلية شبكة الولاء. وعلى سبيل المثال، مورست السلطة في المحافظات البعيدة والمناطق الريفية من خلال الشبكات القبلية والبطيركية، أما في المدن والمحافظات الرئيسية، ولا سيما المدن الصناعية مثل حلب والعاصمة دمشق، فكانت السيطرة تجري من خلال الشبكات الاجتماعية والتجارية والدينية.

تباينت دوائر السلطة من ناحية الحجم والنفوذ، وأحياناً ما كانت جماعات المصالح الأصغر تتحالف لتشكيل مجموعات أكبر قد تسعى بدورها إلى تعزيز موقعها عن طريق الاتصال مع دوائر أكثر قوة، غير أنها ظلت طوال الوقت تحت مراقبة القيادة العليا، وفي حال تمت دائرة أو كيان ما أكثر مما سمح به النظام، فعادةً ما كانت التحالفات تُسحب من حولها. وبهذا النحو، يمكن تفكيك التهديدات المفترضة لهيمنة نظام الأسد بأقل قدر من الاضطراب في إدارة الدولة: إذ يُصار إلى ملء الفراغ على وجه السرعة بواسطة دائرة أو كيان جديدين، وتُواصل الشبكة الكاملة عملها. وكانت قاعدة اللعبة هي التالية: خطأ واحد كفيلاً بإخراجك منها. واعتمد تنفيذ هذه القاعدة على الحفاظ على سلسلة القيادة والاستفادة من جزء محدد من الهيكل، عادةً ما ينتمي إليه كل طرف من الأطراف الفاعلة. ومُنحت الأقليات - بوجود العلويين في قمة السلسلة - فرصاً للارتقاء في هذا النظام أكثر من الأغلبية السنية.¹⁷

أما في الأوساط الدينية، فلم تكن السلطة تستند إلى ما يتوافق مع المرجعية الدينية (على سبيل المثال، لا يوجد ما يعادل الأزهر في مصر). وبدلاً من ذلك، كانت السلطة الدينية مُنح من خلال موافقة الأجهزة الأمنية على شخصيات دينية لرئاسة المساجد والمدارس الدينية وذلك على أساس أن الدعاة سيُظهرون الولاء للدولة ولن ينشروا الرسائل التي قد تُعرض نظام السلطة بمُجملة إلى الخطر. وعلى الرغم من قمعه الإخوان المسلمين في أعقاب مذبحة حماة في عام ١٩٨٢، أعطى الأسد الإذن لبناء مئات المساجد والمدارس الدينية في جميع أنحاء البلاد، وكانت جميعها خاضعة لسيطرة الأجهزة الأمنية.¹⁸ كما قوّض الجهاز الأمني منصب المفتي الكبير وصناديق الأوقاف الدينية.

اعتمدت شخصيات وعائلات بارزة مرتبطة بالأسد على «الشبيحة»، وهم مجموعات من البلطجية تُمارس أعمال التخويف والابتزاز وغيرها من الأنشطة غير القانونية للمحافظة على سلطاتهم وتوسيعها، حتى مع بقاء السلطة المطلقة في أيدي الأسد وممارستها من خلال دولة الظل.¹⁹ وبينما عكست مؤسسات الدولة مظهراً خارجياً يوحي بأنها فاعلة في سوريا، كانت دولة الظل في الواقع تسحب البساط إلى طرف الأسد.

¹⁴ هينيوش، ر. (٢٠١١)، سوريا: ثورة من الأعلى، نيويورك: روتليدج.

¹⁵ كويليفان (١٩٩٩) «التحصين ضد الانقلاب: ممارسته وعواقبه في الشرق الأوسط».

¹⁶ بيرثيس، ف. (١٩٩٧)، الاقتصاد السياسي في سوريا في عهد الأسد، لندن: آي. بي. تويريس.

¹⁷ فان دام، ن. (١٩٧٩)، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة، ١٩٦١-١٩٧٨، نيويورك: سانت مارتن بريس.

¹⁸ ليفير، ر. (٢٠١٣)، رماذ حماة: جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

¹⁹ الوراق، س. (٢٠١٣)، «الشبيحة في سوريا: من المافيا إلى الميليشيا»، السفير العربي، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الشبيحة-في سوريا-م/02/01/3312/2013/ar/assafirarabi.com/http (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

دولة الظل في عهد بشار الأسد قبل ٢٠١١: الاستمرار وبذور الضعف

استمرت دولة الظل في السيطرة على سوريا عندما خلّف بشار الأسد والده حافظ الأسد في عام ٢٠١١، واحتفظ الرئيس الجديد بهيكل السلطة الذي أنشأه والده. ومع بداية عهد بشار الأسد، أشاع طيبب العيون الشاب المتعلم في الغرب بعض الأمل في التحرير والإصلاح السياسي والاجتماعي. وأدخِلت الإنترنت، وأصبحت الهواتف المحمولة متوفرة، وبدأ ظهور أشكال سطحية أخرى من الحداثة، إلا أن عدم تسامح الدولة الكامن إزاء المعارضة لم يتغير. وفي عام ٢٠١١، بدأ ربيع دمشق من خلال اجتماع بعض شخصيات المعارضة ومناقشة قضايا الشأن العام بعيداً عن الأماكن الخاضعة لسيطرة الدولة والمصرح بها. وسارت الأمور دون تحدٍّ من قبل الدولة، ولكن في إثر إطلاق السلطات على محاضرة تنتقد الاحتكارات التجارية ورسالة بريد إلكتروني تحتوي على رسم كاريكاتير يسخر من الأسد، حُكِم على الشخصين المسؤولين عن تلك التعليقات - وهما علوي ومسيحي - بأحكام مطولة بالسجن. وفي وقت لاحق، اعتُقِل أعضاء بارزون في حركة ربيع دمشق، ومن بينهم من مكث في السجن لعدة سنوات.^{٢٠}

وعلى الرغم من تشابه الغرائز الاستبدادية، إلا أن مقارنة بشار الأسد تختلف عن مقارنة والده من ناحية أساسية واحدة هي افتقاره إلى الاستمرارية. فقد أبقى حافظ الأسد على قادة مُفضّلين في دوائر السلطة التي تخصهم لفترات طويلة، وهو ما ضمن حصولهم على المعرفة والخبرة والامتيازات، كما سمح أيضاً باتخاذ القرارات اللامركزية إلى حد ما، إذ أعطى قدرًا من السلطة لمن وثق بهم من الأشخاص المحيطين به، لكن مع مراقبته الحثيثة لهم بالطبع. وعلى النقيض من ذلك، عمد بشار الأسد إلى نقل الأشخاص داخل وخارج شبكة سلطته في كثير من الأحيان لدرجة أنه تسبّب في إحداث اضطراب تراكمي في النظام.^{٢١} ووفقاً لما أشارت إليه شخصية معارضة رئيسية في تعليق حول ضعف بشار الأسد وقلة خبرته مقارنة بوالده، أصبحت سوريا تحت حكم الابن دكتاتورية بدون دكتاتور.^{٢٢} وفي حين لم يتغيّر هذا دولة الظل بنحو جذري، فقد كان يعني أن منظومة «التحصين ضد الانقلاب» لم تعد مرنةً مثلما كانت من قبل.

أراد بشار الأسد إدخال فريقه الخاص وضخ دماء جديدة في النظام، لكنه لم يثق بهم بدرجة كافية لتوفير الدعم الذي يحتاجونه ليكونوا فاعلين. وأبدل الرئيس الجديد بعض الوجوه في الحرس القديم وموظفين جدد، وانتقل من نظام سيطرة والده اللامركزي إلى عملية مركزية لاتخاذ القرارات تعتمد عليه وحده. كما أقي بشار بأفرادٍ من أسرته وكذلك أفراد أصغر سناً من الأجهزة الأمنية والجيش لتشكيل دائرة قريبة من حوله. وكان من بين هذه الشخصيات خاله محمد مخلوف وابنيه رامي (المسؤول عن إدارة شؤون الأسرة التجارية) وحافظ (رئيس إحدى الأجهزة الأمنية للدولة). وعلى الرغم من موقعهم المتميز في دائرته الداخلية، إلا أن القرار النهائي كان دائماً في يد بشار نفسه.

كان هناك تغيير آخر يتمثل في تركيز الرئيس على التحرير الاقتصادي (للبرلة)، الذي زاد من حالة عدم المساواة بين المحيط والمركز وخلق فرصاً لأصحاب الامتيازات على حساب الفقراء. وعلى الرغم من انتشار الرخاء على نطاق أوسع في جميع أنحاء المجتمع، إلا أن المكاسب بقيت مقتصرة على الدائرة الداخلية للرئيس والأشخاص المرتبطين به.^{٢٣} وبرز ابن خال الأسد رامي مخلوف بكونه الوجه الجديد للتحديث الاقتصادي في الألفية الجديدة، مع بعض الامتيازات الممنوحة أيضاً للأشخاص المرتبطين به، مثل محمد حمشو، وهو سني من دمشق وعضو في الجيل الجديد من رجال الأعمال الشباب في سوريا. وباختصار، صُممت عملية «التحديث» التي أدخلها الأسد لتناسب فئة معينة من المجتمع. لقد اقتصر الأمر على تقديم صورة للتغيير والحداثة بدلاً من إدخال إصلاح حقيقي في حد ذاته.^{٢٤}

كان هذا الوضع يتناقض بشكل واضح مع ممارسة المحسوبية في أيام الأسد الأب. ففي عهد حافظ الأسد، بقيت البرجوازية السنية في دمشق تتمتع ببعض الامتيازات الحقيقية على الرغم من كونها خاضعة لسيطرة نظام قسري الطابع. ومُنحت التفضيلات لأعضاء هذه المجموعة على أساس أنهم إذا أظهروا الولاء ودفَعوا المستحقات المترتبة عليهم فإن أعمالهم ستكون في مأمن. وباختصار، كان الأمر بمثابة نظام هاتٍ وخذ استوعب المصالح خارج الدائرة المباشرة للنظام. ومع ذلك، حالما وصل بشار الأسد إلى السلطة، أعيد تشكيل شبكات المحسوبية الحالية بصورة جزئية، إذ إن الامتيازات التي ظلت ممنوحة لفترة طويلة لمجموعات مختارة ذهبت الآن إلى أعضاء من النخبة التي أنشئت حديثاً كواجهاتٍ تعمل لصالح النظام. وقد تسبب هذا التحول بخلل كبير في الوضع الاقتصادي القائم، وخُصرت العديد من القضايا أمام المحاكم، وأغلقت شركات واستولي على أخرى لمجرد أن مالكيها رفضوا إعطاء نسبة كبيرة من أصولهم أو أرباحهم لرامي مخلوف.^{٢٥}

ومن جُملة التغييرات التي طرأت على الدولة السورية، تبين أن التغييرات التي طالت الأجهزة الأمنية كانت الأشد تأثيراً. وعلى الرغم من أن الرئيس الجديد لم يطهر النظام بالكامل، إلا أن عزل بعض أعضاء الحرس القديم الذين كانوا يحمون مصالح والده^{٢٦} أضعف فعالية النظام. وفي بعض الحالات، كان المعينون الجدد قليلي الخبرة في إدارة الأمور مثلما كانت تدار في السابق، ونادراً ما كانوا يحتفظون بمناصبهم لفترة كافية لتحقيق أجندة النظام. مع ذلك، استمرت الأجهزة الأمنية في العمل

^{٢٠} هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩)، «ربيع دمشق المنسي»، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، <https://www.hrw.org/news/2009/02/23/forgotten-damascus-spring> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٢١} ليفريت، ف. ل. (٢٠٠٥)، وراثة سوريا: محاكمة بشار بالنار، واشنطن العاصمة: مؤسسة بروكينغز.

^{٢٢} مقابلة مع أحد المؤلفين، إسطنبول، ربيع ٢٠١٧.

^{٢٣} حداد، ب. (٢٠١٢)، شبكات الأعمال في سوريا: الاقتصاد السياسي لقدرة الاستبداد على الصمود، ستانفورد، كاليفورنيا: منشورات جامعة ستانفورد.

^{٢٤} كوك، م. (٢٠١٦)، الرقص في دمشق: الإبداع والقدرة على الصمود والثورة السورية، لندن: روتليدج.

^{٢٥} هوفز والخالدي، س. (٢٠١٢)، «رجل المال السوري هدف للكراهية ضد الأسد»، رويترز، ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٢.

^{٢٦} إيال، ز. (٢٠٠٧)، قيادة سوريا: بشار الأسد والسنوات الأولى في السلطة، لندن: أي. بي. تورييس.

كآليات مهمة لسيطرة الدولة وظلّت أقوى من الجيش أو وزارة الداخلية، ومع أن دولة الظل حافظت على وجودها من الخارج، إلا أن الأسد الابن زرع بذور الضعف فيها، ومع اندلاع الصراع السوري في عام ٢٠١١ وما تلاه، سيتكشف مدى تعرّض النظام للخطر بشكل جذري.

أدى تعاطي الأسد مع السياق الإقليمي إلى تقويض دولة الظل من خلال الإضرار بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وكان الأسد عارض غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣. بعد ذلك، أتهم النظام السوري بعلاقته باغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى سحب سفيرها من دمشق في عام ٢٠٠٥. وفي وقت لاحق خرج الأسد لفترة قصيرة من حالة العزلة في تموز/يوليو ٢٠٠٨ بعد أن دعاه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى باريس في محاولة لاستعادة قدر من الاحترام الدبلوماسي لسوريا. ومع ذلك فإن إعادة تأهيل بشار الأسد في أعين المجتمع الدولي توقفت بسبب ردّ النظام المتصلّب على اندلاع الانتفاضة السورية.

أبقوها داخل الأسرة: سيطرة الدولة عند اندلاع الانتفاضة السورية

كان للربيع العربي تأثير كبير على دولة الظل في سوريا، إذ كان السوريون يراقبون عن كثب الأحداث الجارية في تونس وليبيا ومصر واليمن، وراحوا يناقشون ما سيحدث في الداخل. وفي وقت مبكر خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة، بدأ الأسد متقبلاً نسبياً للنقد الشعبي، فقد فتح قنوات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي كانت مقيدة وقتئذٍ، ووعده بالإفراج عن السجناء السياسيين وكتابة دستور جديد. ورأى البعض في هذه الإجراءات والبيانات طمأنئة في أن بإمكان سوريا تفادي الاضطرابات التي اندلعت في أماكن أخرى من المنطقة.

لكن على الرغم من تصريح الأسد المعلن بأن سوريا كانت «مختلفة» عن الدول العربية الأخرى التي تعاني من الاضطرابات، إلا أن الاحتجاجات وقعت. وكان رد الأسد على الاحتجاجات في مدينة درعا، حيث اندلعت الانتفاضة، أن أمر جيشه بتطويق المدينة وإرسال عناصر من الأجهزة الأمنية لإطلاق النار على المتظاهرين. ومع تزايد أعداد القتلى المدنيين في درعا، تبنّى أعضاء الحلقة الداخلية للأسد وبعض مستشاريه موقفاً متشدداً يدعو إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الصارمة وضرورة معاقبة أي شخص يقترح المصالحة. وبينما حاول عدد قليل من المدافعين عن اتباع نهج أكثر ليونة إيجاد حل وسط وتهدئة الشارع، كان من الواضح في غضون أسابيع لأي معسكر سيكون القول الفصل.

أديرت حملة القمع من مكتب الرئيس، وقاد الأسد نفسه العملية، وكان محمد ورامي مخلوف يشرفان على ما لا يقل عن ٥٠٠ من الأفراد العسكريين والأمنيين. كذلك كان محمد ديب دعبول، المعروف باسم أبو سليم، مسؤولاً عن مكتب الرئيس وأجرى اتصالات مع أفراد من الجيش والأمن وتلقّى أوامره مباشرة من الرئيس. وأدار وزير الشؤون الرئاسية، منصور عزام، شبكة أخرى تضم ما يصل إلى ١٥٠٠ شخص موزعين بين مختلف المؤسسات الحكومية. كما أشرف الأسد وشقيقه ماهر الأسد (قائد كل من الفرقة الرابعة المدرعة والحرس الجمهوري) على العمليات الوحشية للجيش، التي تطورت مع تقدم الصراع إلى تكتيكات مثل القصف بالبراميل على مناطق المعارضة.

الجدول ٢: القوات البرية الرئيسية للجيش السوري

الفيالق	الفرق	الألوية	الحرس الجمهوري
<ul style="list-style-type: none"> الفيلق الأول: قيادته في دمشق الفيلق الثاني: قيادته في الزبداني الفيلق الثالث: قيادته في حلب الفيلق الرابع (تأسس عام ٢٠١٥): قيادته في حماة الفيلق الخامس (تأسس عام ٢٠١٧): قيادته في دمشق 	١٤ فرقة (مدرّعة، ميكانيكية)	أكثر من ٤٠ لواء	

المصدر: استناداً إلى معلومات من هوليدي، ج. (٢٠١٣) الجيش السوري: التراتبية العقائدية للمعركة، معهد دراسة الحرب، نُشر في شباط/فبراير ٢٠١٣ وتحديثه في عام ٢٠١٨. <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/SyrianArmy-DocOOB.pdf> (آخر دخول في ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٧} وول ستريت جورنال (٢٠١١)، «مقابلة مع الرئيس السوري بشار الأسد»، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

^{٣٨} <https://www.wsj.com/articles/SB10001424052748703833204576114712441122894> (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

أجرى رامي مخلوف مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز في أيار/مايو ٢٠١١، ما كان يعني أن عائلة الأسد والنخبة الحاكمة قد أصبحت أقرب إلى بعضها البعض بسبب الصراع. وأمل مخلوف إلى أن عملية صنع القرار السياسي كانت عملية «مشتركة»، رغم أنه أقر بأن القول الفصل ما يزال في يد الأسد. وأضاف مخلوف: «كأشخاص، يعلم كل واحد منا أنه لا يمكننا الاستمرار دون البقاء متحدين»^{٢٨} وفي الواقع، ما تزال يد الجهاز الأمني طليقةً إلى حد كبير وتحت إشراف الرئيس. مع ذلك، فإن هذا الترتيب - الموروث من عهد حافظ الأسد - لم يخضع للاختبار من خلال الظروف السياسية والاجتماعية التي واجهت ابنه. وعلى غرار ما فعله والده في قمع أي حركة منظمة ضده، سعى بشار الأسد إلى الاعتماد على المنافسة بين الأجهزة الأمنية للتعامل مع الانتفاضة التي كان يواجهها، وكان مقياس نجاحه هو عدد المظاهرات التي تجري، فإذا لم يُقم أحد الأجهزة الأمنية بإخماد المظاهرات، فسوف تُسلم قيادة الحملة إلى آخر.

ومع تصاعد النزاع وانتشاره في جميع أنحاء البلاد، ازداد عدد الأطراف الفاعلة المختلفة وأصبحت في الصدارة. وكنا نجد علي مملوك، رئيس إدارة المخابرات العامة، هو المسؤول في وقتٍ ما، لنجد أن جميل حسن، رئيس مديرية المخابرات الجوية المرعية، سيكون هو المسؤول في اليوم التالي. أما أعضاء الحرس القديم الذين لم يُظهروا الطاعة الكاملة للنظام فكانوا منبوذين أو فقدوا امتيازاتهم، ومن بينهم علي حبيب، الذي أُقيل من منصب وزير الدفاع في آب/أغسطس ٢٠١١، وفي الوقت نفسه، أُعيد تعيين بعض المتقاعدين من الحرس القديم، مثل علي دوبا، الرئيس السابق للمخابرات العسكرية، وبهجت سليمان، سفير سوريا السابق في الأردن، كمستشارين.^{٢٩}

وعلى الرغم من كل الجهود التي بُدلت، لم يتمكن الجهاز الأمني من إيقاف المظاهرات، إذ أثبت نموذج دولة الظل الذي ورثه بشار الأسد وعدّله أنه أقل فاعلية بكثير مما كان عليه قبل عام ٢٠١١، وبدأ ضباط الجيش بالانشقاق إلى صفوف المعارضة، وأسسوا ما أصبح يعرف باسم الجيش السوري الحر الذي سيضم لاحقاً لمدينتين سابقين أخذوا بحمل السلاح. وكان التأثير على القوات الحكومية كبيراً، فعلى الرغم من أن استمرار وجود صنّاع القرار الرئيسيين قد ضَمّن عدم انهيار الجيش^{٣٠} إلا أن الجيش أصيب بالضعف من جراء خسارة أفراد.

اضمحلال القدرة الأمنية والعسكرية لدولة الظل

ازدادت تفتّت الجيش السوري مع اندلاع النزاع وفقد الجهاز الأمني قدرته في الحفاظ على مركزية القيادة. ونتيجة لذلك، أصبحت دولة الظل التي مكّنت حافظ الأسد من ممارسة السلطة والحفاظ عليها أقل فاعلية. وما تزال عواقب هذا الواقع ملموسة حتى مع دخول النزاع مرحلة أحدث يتمتع فيها النظام من جديد بالتفوق العسكري. كانت القدرة القتالية للجيش السوري ضعيفة بالفعل منذ ما قبل عام ٢٠١١^{٣١}، إذ تعاني صفوفها من الفساد والمحسوبية^{٣٢}، وقد تلاشت هذه القدرة إلى حد كبير منذ بداية الصراع. وعلاوة على ذلك، يجب على قوات النظام اليوم أن تتصدى لآثار التراجعات الأخيرة في قدراتها^{٣٣} التي تُعزى في بعض منها إلى الانشقاقات والخسائر في المعارك، مثلما تُعزى أيضاً إلى الأعداد الكبيرة من الجنود الذين رفضوا القتال (والذين أُعدموا في العديد من هذه الحالات).^{٣٤}

يحاول الجيش زيادة عدد أفراد، وقد رفع الحد الأقصى لسن التجنيد الإجباري إلى ٤٢ عاماً، وهو يقوم بالتجنيد الإجباري^{٣٥}، وبينما استعادت القوات الحكومية المناطق التي يسيطر عليها الثوار، استخدم النظام ما أسماه «اتفاقات المصالحة» لتجنيد أشخاص في الفيلق الرابع أو الخامس الذي أنشأته روسيا لتعزيز قدرة الجيش. وفي الواقع، فإن «الاتفاقيات» هي اتفاقيات بالإكراه، إذ يستخدم النظام تكتيكات الحصار لتجويد السكان حتى الاستسلام، وأحياناً ما كان يقصف الأحياء أو يستخدم

^{٢٨} شديد، أ. (٢٠١١)، «النخبة السورية ستحارب الاحتجاجات حتى «النهاية»، نيويورك تايمز، ١٠ أيار/مايو ٢٠١١، <https://www.nytimes.com/2011/05/11/world/middleeast/11makhlouf.html> (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨). وفي المقابلة نفسها قال مخلوف: «إذا انعدم الاستقرار هنا، فلن يكون هناك استقرار في إسرائيل». في ذلك الوقت، رفض الكثيرون خارج سوريا تعليقاته وراوا أنها مجرد تبيّح، لكن كلماته أثبتت صحتها بعد ثماني سنوات تقريباً من الصراع. إذ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو هذا العام أن إسرائيل ليست لديها مشكلة مع بقاء الأسد في السلطة واستعادة السيطرة على كامل سوريا. وفي نفس الشهر الذي أجرى فيه مخلوف المقابلة مع نيويورك تايمز في عام ٢٠١١، أُدرج اسمه في قائمة العقوبات الأوروبية لدوره في تمويل عنف النظام ضد المتظاهرين.

^{٣١} أُضيف علي دوبا إلى قائمة العقوبات الأوروبية في عام ٢٠١١ مع ذكر الملاحظة التالية بشأنه: «مسؤول عن عمليات القتل في حماة في عام ١٩٨٠، وقد أُعيد إلى دمشق كمستشار خاص للرئيس بشار الأسد». انظر الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (٢٠١٢)، «لائحة المجلس للاتحاد الأوروبي» رقم ٢٠١٢/٣٦ في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن التدابير التقييدية في ضوء الوضع في سوريا وإلغاء اللائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم ٢٠١٤/٤٤٤، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ص ١٥، <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2012:016:0001:0032:EN:PDF> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٢} فيليبس، س. (٢٠١٨)، «العالم حرض على انتصار الأسد في سوريا»، المحيط الأطلسي، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، <https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/08/assad-victory-syria/566522> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٣} كابلان، ف. (٢٠٠٣)، وضع الأسد: قد تكون الآلة العسكرية السورية جوفاء - لكنها ليست ضارة، سليت، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

^{٣٤} http://www.slate.com/articles/news_and_politics/war_stories/2003/04/assads_situation.html (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٥} خُصّو، خ. (٢٠١٧)، «على الرغم من ضعفه، لا يزال الجيش السوري محورياً لبقاء النظام - خير سوري»، ذا سيريان أوبزيرفر، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_the_Syrian_Army_Remains_Central_the_Regime_Survival_Syrian_Expert (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨). انظر أيضاً خُصّو، خ. (٢٠١٦)، «القوة في الضعف: قدرة الجيش السوري المعارضة على الصمود»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٦، <http://carnegie-mec.org/2016/03/14/strength-in-weakness-syrian-army-saccidental-resilience-pub-62968> (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

^{٣٦} لإلقاء نظرة عامة على بنىة الجيش قبل عام ٢٠١١، انظر هوليدي، ج. (٢٠١٣)، الجيش السوري: النظام العقائدي للمعركة، معهد دراسة الحرب، شباط/فبراير ٢٠١٣.

^{٣٧} جانوفسكي، ج. (٢٠١٨)، «سبع سنوات من الحرب - توثيق خسائر المركبات المدرعة التابعة للجيش العربي السوري»، بيلينغكات، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨.

^{٣٨} <https://www.bellingcat.com/news/mena/2018/03/27/saa-vehicle-losses-2011-2017> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٩} كثيراً ما يشير الذكور الفاعلون من البلاد إلى التجنيد القسري بكونه السبب في هروبهم. انظر فاني، ك.، هازليت، س.، وسنمازدير، ت. (٢٠١٨)، «السلام المقتنع: مواقف اللاجئين السوريين نحو التسوية وإنهاء الحرب الأهلية»، ورقة عمل رقم ٠٩٦-١٨ لجامعة هارفارد للأعمال، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3182484 (آخر دخول في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

الأسلحة الكيماوية لفرض الامتثال. ويترك للثوار السابقين الذين اختاروا البقاء في المناطق التي استولت عليها القوات الحكومية خيار واحد هو نبذ المعارضة وإعلان الولاء للأسد، وتسوية وضعهم الأمني، ومن ثم الانضمام إلى القوات الحكومية للقتال ضد الجماعات الثورية ذاتها التي كانوا ينتمون إليها.^{٣٦}

كما يرفض الجيش أحياناً تسريح أفراد قوات الاحتياط بعد انتهاء مدة خدمتهم القانونية.^{٣٧} ولم تكن خدمة الاحتياط شائعة قبل عام ٢٠١١، سواء خلال عهد حافظ الأسد أو بعد تولي بشار الأسد السلطة. وعادة ما كان الرجال يُسرحون عند الانتهاء من الخدمة العسكرية ويُرَوِّدون برقم تعريف لخدمة الاحتياط ليحتفظوا به في حالة الاستدعاء. وفي حالات نادرة، استُدعي أصحاب المهارات العسكرية المتخصصة للخدمة الاحتياطية لفترة تتراوح بين ستة أشهر وسنة واحدة. لكن منذ عام ٢٠١١ بقي بعض جنود الاحتياط في الخدمة الفعلية لسنوات عدّة.

أدت جهود النظام لزيادة القوى العاملة العسكرية بنتائج مختلطة، إذ كان للتجنيد فائدة محدودة لأن معظم المجندين الجدد يفتقرون إلى الخبرة العسكرية، وبالتالي فقد ساهموا مساهمة ضئيلة في قدرة الجيش القتالية.^{٣٨} كما تُشكّل الطائفية أيضاً تحدياً كبيراً، إذ ينحدر عدد كبير من مجندي الجيش السوري من الأغلبية السنية في البلاد. والظروف ليست مثالية في الجيش، إذ يتقاضى المجنّدون رواتب هزيلة، وخلال سبع سنوات من الحرب، ظل العديد من الجنود السنة على خطوط الجبهات طيلة أشهر - وأحياناً سنوات - في ظروف قاسية وبدون إمدادات كافية، وهذا ما يوجّع التوتر الطائفي نظراً إلى أن الجنود العلويين (الذين ينتمون إلى طائفة الأقلية نفسها التي تنتمي إليها عائلة الأسد) باتوا الآن بعيداً عن الخطوط الأمامية، وبالتالي يُنظر إليهم بكونهم المستفيدين من المعاملة التفضيلية. ويتفاقم الوضع بحقيقة أن الفساد في الجيش أصبح أكثر انتشاراً مما كان عليه قبل الحرب، إذ بإمكان الجنود الذين لديهم صلات مع ضباط رفيعي المستوى، أو الذين لديهم الملاءة المالية، دفع رشوة لإبقائهم بعيداً عن خطوط الجبهات.

كذلك فرض النزاع ضغوطاً على نموذج دولة الظل التي تعتمد على فروع الأجهزة الأمنية في مناطق مختلفة من سوريا، إذ فقدت الأجهزة الأمنية عدداً كبيراً من أفرادها خلال الحرب، ما أضعف من قدراتها. وبنفس القدر من الأهمية، أدى الصراع إلى قطع خطوط القيادة من أعلى إلى أسفل بين الدائرة الداخلية للرئيس والعديد من الفروع المحلية للأجهزة الأمنية. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الفروع المحلية تعمل بصورة مستقلة تقريباً. وفي دمشق وغيرها من المدن، تشرف فروع أمنية مختلفة على المناطق المختلفة أيضاً، وتفرض هذه الأطراف الفاعلة سلطتها من خلال المعاملة الوحشية للسكان المقيمين في مناطقها.

وبهذا النحو غيّرت التحديات التي واجهها الجيش والأجهزة الأمنية ديناميات القوة في البلاد، كما مهدت الخسائر العسكرية ومحدودية القدرات الطريق لبروز دور الميليشيات التي ترعاها الدولة والمالية لها. وقد تساهل النظام مع هذه الأطراف الفاعلة الجديدة أو شجّعها على أساس أن دورها هو مساعدة الجيش النظامي والأجهزة الأمنية، وكان الجيش هو المسؤول عن تنسيق عمليات الميليشيات.^{٣٩} لكن ما أريد منه أن يكون في الواقع حلاً لمشكلة توفير الموارد، استنزف القدرة العسكرية والأمنية لدولة الظل بشكل أكبر، ما اضطر النظام بدوره إلى الاعتماد على الدعاية للتستر على مكامن ضعفه. كانت هناك أيضاً بعض التغييرات الهيكلية والوظيفية، إذا كان على مؤسسات الدولة استيعاب الأطراف الفاعلة الجديدة.

يمكن تتبّع مسار ظهور الميليشيات المالية للنظام بدءاً من إشراك الحكومة للشبيحة، وهي شبكة من العصابات الإجرامية التي حشدتها النظام في البداية للنزول إلى مناطق الاحتجاج وضرب المتظاهرين.^{٤٠} وفي وقت لاحق، أصبح الشبيحة أكثر تنظيمًا واكتسبوا المزيد من القوة بعد أن أُدمجوا في ما أصبح يعرف باسم «اللجان الشعبية». وقد شكّلت اللجان الشعبية بشكل رئيسي من الأقليات الموالية للرئيس الأسد: العلويون والمسيحيون والشبيعة والدروز. وبدأت هذه المجموعات في الظهور في الأحياء والبلدات والمدن في جميع أنحاء البلاد، وتحت ذريعة توفير الحماية المحلية، سلّحت اللجان الشعبية منذ الأيام الأولى للانتفاضة. ويعكس تكوينها الديموغرافي تكتيك النظام المتمثل في نشر الخوف بين الأقليات من خلال التحذير من خطر المحتجّين «الجهاديين السنة» (بحسب ما وصفهم النظام).^{٤١} ومع توسّع الاحتجاجات، ازداد العنف وكان هناك حاجة إلى مزيد من الأفراد لدعم قوات النظام الرسمية. وهكذا جُنّدت اللجان الشعبية لمرافقة قوات الأجهزة الأمنية المكلفة بضرب وأو إطلاق النار على المتظاهرين.

وكان من النتائج الإضافية المترتبة على إفراغ دولة الظل المجال الذي أتاحتها للجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران لدخول المسرح السوري (يتناول الفصلان الرابع والخامس من هذه الورقة أجندة السياسة الخارجية الإيرانية الأوسع نطاقاً). إذ رأت إيران أن النظام السوري كان غير قادر على تحقيق النصر عسكرياً أو استعادة السيطرة على المدن والبلدات التي سيطرت عليها المعارضة.^{٤٢} وبعد إرسال مستشاريها مبدئياً للمساعدة في شن حملات إلكترونية على المتظاهرين في بداية الانتفاضة،

^{٣٦} حايدي، ج. (٢٠١٨)، «الاتفاق بصوف العدو: كيف يعيد النظام السوري دمج المقاتلين الثوار السابقين، تشاتام هاوس، تموز/يوليو ٢٠١٨.

^{٣٧} مقابلات مع مجندين من الجيش، ريف دمشق، أيار/مايو ٢٠١٨.

^{٣٨} مصلحة الهجرة الدنماركية (٢٠١٧)، سوريا: ممارسات التجنيد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وفي المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وإشراك الموظفين العموميين والمدنيين في النزاع المسلح والقضايا المتعلقة بالخروج من سوريا، آب/أغسطس ٢٠١٧، <https://www.justice.gov/eoir/page/file/995176/download> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٣٩} مقابلة مع خضر خضور أجراها جهاد يازجي، خضور، ك. (٢٠١٧)، «على الرغم من ضعفه، لا يزال الجيش السوري محوراً لبقاء النظام - خير سوري»، ذا سيريان أوبزيرفر، ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، http://syrianobserver.com/EN/Interviews/32329/Despite_Weakness_the_Syrian_Army_Remains_Central_the_Regime_Survival_Syrian_Expert (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٤٠} بي بي سي (٢٠١٢)، «اضطرابات سوريا: من هم الشبيحة»، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14482968> (آخر دخول في ٢٩ يوليو ٢٠١٨).

^{٤١} ستولين، ف. (محرر) لعبّ الورقة الطائفية: هويات المجتمعات المحلية وانتماءاتها في سوريا. بيروت: فريديرش-إيرت-ستيفانغ، <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/beirut/12320.pdf> (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٤٢} انظر بصري تيريزي، أ. ومانتوفني، ر. (محرران) (٢٠١٦)، فهم دور إيران في الصراع السوري، ورقة غير دورية، لندن: المعهد الملكي للخدمات المتحدة، آب/أغسطس ٢٠١٦.

https://rusi.org/sites/default/files/201608_op_understanding_irans_role_in_the_syrian_conflict_0.pdf (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

وفي الوقت الحالي، لدى جميع الأطراف الفاعلة الموالية للنظام في الصراع مصالح مختلفة وهي تتنافس للحفاظ على سلطتها. ولا تقتصر هذه المنافسة فقط على الكتائب والألوية داخل الجيش السوري والمليشيات السورية الموالية للنظام وفروع الأجهزة الأمنية، بل تشمل أيضاً المليشيات الأجنبية المدعومة من إيران التي لديها أجندة تتمثل في الحفاظ على وجودها في البلاد وإبقاء السيطرة على المناطق الرئيسية في أيدي الشيعة وطرد المعارضة السنية من المناطق السنية. وبالإمكان رؤية الأدلة على أن هذا التنافس بين ما لا يُعدّ ولا يحصى من الأطراف الفاعلة يتسبب باضمحلال دولة الظل، على سبيل المثال، في الحالات التي منعت فيها المليشيات المدعومة من إيران (حزب الله بشكل أساسي) ضباط الجيش السوري من الوصول إلى البلدات والقرى دون موافقتها. ومن بين هذه المواقع مدن مثل الزبداني ومضايا على الحدود مع لبنان يعتبرها حزب الله ذات أهمية استراتيجية. فمثلاً، يتذكر السكان ومقاتلو المعارضة عندما كانت المفاوضات جارية حول صفقة تسمح للمقاتلين والمدنيين بمغادرة الزبداني ومضايا، الخاضعتين لسيطرة إيران وحزب الله في الوقت الحالي، كيف تواصل النظام مع المدنيين لإقناعهم بالبقاء (في محاولة لمنع حزب الله من السيطرة على المنطقة). ومع ذلك، لم يتمكن الجيش السوري من منع صفقة تبادل السكان.^{٥٢}

^{٥٢} مقابلة في الزبداني، آذار/مارس ٢٠١٨.

٣. ظهور دولة المقايضات

نظراً لتراجع القدرة العسكرية والأمنية للدولة، تحولت سوريا من دولة ظل إلى «دولة مقايضات» - أي دولة تقوم أساساً على علاقات المقايضة. وليست أساليب التعامل هذه جديدة في حد ذاتها على سوريا، فحتى قبل الانتفاضة، كانت شبكة النخبة في النظام تعمل على أساس المقايضات. غير أن ذلك كان يجري دائماً دون تغيير المحددات الأساسية لسيطرة الدولة أو التأثير عليها. أما الآن، فقد غمّت الشبكة لتشمل المنتفعين الذين لم يكونوا جزءاً من نظام السلطة الأصلي. وتؤدي هذه الأطراف الفاعلة الجديدة الانتهازية بعض وظائف الدولة، ولكن من خارج مؤسسات الدولة نفسها، وازدادت قوة هذه الأطراف إلى الحد الذي لم تعد فيه الحكومة قادرة على السيطرة عليها.

أعاد بشار الأسد ترتيب نظام دوائر السلطة الذي أنشأه والده حافظ الأسد، إذ أصبحت «الدوائر» الأصغر حجماً أكبر وأكثر نفوذاً متجاوزةً دورها المحدد مسبقاً في النظام. كان المنتفعون في السابق يدافعون في المقام الأول عن مصالح الدولة والنظام لأن هذا يضمن مصالحهم الخاصة. أما اليوم فيسعى المنتفعون الجدد وراء مصالحهم الخاصة ويتصرفون بمعزلٍ عن مصالح الدولة والنظام.

سهلت عوامل عدّة ظهور المنتفعين، أولها أن الحاجة إلى التحايل على العقوبات المفروضة على رجال الأعمال المقربين من النظام أجبرته على تعيين وجوه جديدة للعمل نيابة عنه، وقد أصبح هؤلاء اللاعبون نشطين بصورة متزايدة في الأعمال التجارية، وشاركوا في معاملات بلغت قيمتها مجتمعةً مليارات الدولارات. ونظراً لإدراكهم حاجة النظام إليهم، ممت طموحاتهم وأصبحوا أكثر نفوذاً من محظي النظام العاديين.

أما العامل الثاني فهو أن العديد من المناطق قد خرجت عن السيطرة المباشرة للنظام، ما تطلّب من النظام العثور على شركاء جدد على أرض الواقع يمكنهم العمل نيابة عنه وتسهيل الأعمال والخدمات في مناطق خارج نطاق سيطرة الحكومة.^{٥٧} ومرة أخرى، يستفيد هؤلاء الشركاء المحليون من اعتماد النظام عليهم.

أما العامل الثالث المهم فهو فقدان الدولة للقدرة المؤسسية بفعل الحرب، إذ إن العديد من المؤسسات، مثل تلك التي تتعامل مع الجمارك وإمدادات المياه والزراعة وإنتاج النفط وتوزيعه، لم تعد تعمل بشكل كامل. واضطر النظام بسبب هذا الواقع إلى الاعتماد على قدرة الأطراف الفاعلة غير الحكومية. ومع خروج المدن والبلدات عن سيطرة الحكومة المركزية، اعتمد النظام على الجماعات المحلية والأفراد في أنحاء مختلفة من البلاد لإدارة شؤون الدولة. وفي بعض الحالات، مثلما هو الحال في بيع النفط وشرائه ونقل البضائع، شمل ذلك التفاوض مع قادة داعش والجماعات الإسلامية مثل جبهة النصرة، حيث كان هؤلاء الممثلون يسيطرون على طرق الإمداد.^{٥٨}

ومع تغيّر الديناميات الاقتصادية والأمنية في البلاد، صعد أمراء الحرب الجدد إلى مكانة بارزة، إذ سيطر محي الدين المنفوش على تهريب البضائع من الغوطة الشرقية وإليها. وبرز جورج حسواني بصفته المفاوض الرئيسي للنظام مع جبهة النصرة، الذي كان يرتب كل شيء من صفقات النفط إلى الاتفاق لتأمين الإفراج عن الرهائن المحتجزات في دير عطية. أما سامر الفوز، فهو الواجهة الجديدة لرامي مخلوف (وهذا الأخير مستهدف بالعقوبات) وقد شارك الفوز في مجموعة متنوعة من الصفقات المربحة من مشاريع إعادة الإعمار إلى شراء قطع كبيرة من الأراضي والفنادق (هما في ذلك حصة كبيرة في فندق فور سيزونز في دمشق، اشتراه من الأمير السعودي الوليد بن طلال).^{٥٩}

ظُهر في السنوات الأخيرة طيفٌ متنوع من الأسماء الأخرى ممن كانوا يعملون في إدارة الأعمال التجارية نيابةً عن الحكومة في جميع أنحاء البلاد. ويسيطر البعض منهم على قطاع النفط، ويسيطر آخرون على قطاع الطيران، فيما يسيطر غيرهم على قطاعات مثل الحديد الصلب وإعادة الإعمار، وذلك تبعاً لموقعهم ونفوذهم على المجتمع المحلي وعلاقاتهم مع جماعات المعارضة المسلحة. وقد أنشأت بعض الشخصيات مثل أيمن جابر، وهو رجل أعمال مرتبط بأسرة الأسد في اللاذقية، ميليشيات خاصة به لدعم النظام، وقدم مقاتلو جابر المساعدة في معركة تدمر.

أدى اعتماد الدولة السورية على المنتفعين إلى نشوء حلقة مفرغة بالنسبة إليها، وأدرك المنتفعون اعتماد النظام المتزايد عليهم، وبذلك توقعوا تلقي المزيد من الدعم من الدولة مقابل خدماتهم. تسبّب هذا بالمزيد من تآكل قدرة الدولة وتغيير الفاعلية المؤسسية. وباختصار، فإن سياسة المقايضات التي كانت في العادة مجرد أداة من بين (الكثير من الأدوات) التي كانت دولة الظل تستخدمها، أصبحت اليوم السمة المميزة للدولة السورية.

^{٥٧} عبود، س. (٢٠١٧)، «اقتصاديات الحرب والسلام في سوريا: التقسيم الطبقي والتقسيم الفضائي في مجتمع الأعمال التجارية» مؤسسة القرن، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، <https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/?agreed=1> (آخر دخول في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٥٨} بورغر، ج. ومحمود، م. (٢٠١٣)، «قرار الاتحاد الأوروبي برفع العقوبات النفطية السورية يقوّي الجماعات الجهادية»، الغارديان، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٣، <https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/eu-syria-oil-jihadist-al-qaeda> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٥٩} ١٣ سوريا ريبورت (٢٠١٨) «صحيفة وقائع: سامر الفوز، أقوى رجل أعمال في سوريا»، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

<http://www.syria-report.com/library/economic-data/factsheet-samer-foz-syria%E2%80%99s-most-powerful-businessman> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

ظهور منتفعي الجيش والأمن والمليشيات

إلى جانب ظهور أمراء الحرب والجهات الاقتصادية الفاعلة، يتحدى سلطة الدولة في سوريا ظهور المنتفعين من داخل مؤسسات الدولة والمليشيات التابعة لها. وغالباً ما يستفيد الموجودون في الجيش أو الأجهزة الأمنية أو المليشيات من مواقعهم لتحقيق مكاسب اقتصادية بدون الاهتمام بتحقيق مصالح الدولة. وقد منح النظام قادة الجماعات المسلحة، مثل قوات الدفاع الوطني، حصصاً في الأعمال التجارية في محاولة للاحتفاظ بدعمهم العسكري، وخصّصت في دمشق بعض محطات الوقود التي كانت مملوكة للقطاع العام ومُنحت لنفس هؤلاء الأشخاص.

يتحدّر معظم أمراء الحرب في قوات الدفاع الوطني من طوائف الأقليات الفقيرة الذين كانوا يكسبون دخلاً منخفضاً نسبياً قبل النزاع، إلا أن الحرب في النهاية جعلتهم أغنياء. فقد قفز دخل الكثير منهم من دخل يقارب ١٠ آلاف ليرة سورية شهرياً (أي ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي قبل الحرب) إلى ما يقرب من ٣ مليون ليرة سورية شهرياً (حوالي ٤٠٠٠ دولار أمريكي بحسب سعر صرف الدولار الحالي). ولا يبدو أن لدى هؤلاء أية خشية من إظهار ثرائهم المستجد، إذ يظهرهم في دمشق وهم يقودون سيارات فارهة ويقضون أوقاتهم في المقاهي الفاخرة. وفي الواقع، أدى نجاحهم هذا إلى خلق طبقة اجتماعية اقتصادية جديدة في سوريا.^{٥٧} وإذا ما أخذنا تجربة لبنان بعين الاعتبار فسيكون من الصعب على الدولة السورية كبح جماح هذه الطبقة الجديدة بمجرد انتهاء النزاع.

مع استمرار النظام في وضع آليات جديدة لتوجيه تمويل الدولة لهذه الجماعات، أخذت وظائف بعض مؤسسات الدولة تتغير بموجب ذلك. وعلى سبيل المثال، أنشأت وزارة الخارجية السورية مكتباً لتنظيم تسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها. ونظراً لأن العديد من الشخصيات الموالية للنظام مثل رامي مخلوف من خلال منظمته غير الحكومية (البستان) كانت تمول عدداً من المليشيات (بما فيها قوات الدفاع الوطني)، فقد أصبح هذا المكتب وسيلة لتمويل جمعية البستان وغيرها من الجمعيات على أساس دعم المجتمع المدني ظاهرياً. حتى أن بعض قادة المليشيات أنشأوا منظمات غير حكومية خاصة بهم لغرض محدد هو الحصول على تمويل من الدولة.

قبل الانفاضة، وحينما كانت الدولة أكثر صلابة (في عهدَي كل من حافظ الأسد وبشار الأسد)، كانت الفروع الأمنية تتنافس في إظهار الولاء للنظام، ما أتاح للنظام ضمان الاستقرار من خلال اعتماده استراتيجية فوّق تسد. أما اليوم، فتتركز هذه المنافسة على السلطة والمزايا والمكاسب المالية. لقد مكّن النزاع كل فرع أو مكتب فرعي من الأجهزة الأمنية من توسيع سلطته، وشجّع كل واحد من هذه الفروع للحصول على حصة من اقتصاد الحرب لنفسها. لذلك أخذت الفروع الأمنية تعمل لمصالحها الخاصة بدلاً من العمل لتحقيق مصالح الدولة.^{٥٨}

يعدّ إنشاء نقاط التفتيش والحواجز مثلاً على ذلك، إذ قامت المليشيات الموالية للنظام والجيش وفروع الأجهزة الأمنية، كما فعلت بعض الجماعات المتمردة، بنصب حواجز ونقاط تفتيش لغرض وحيد هو ابتزاز الأموال. وذهب البعض إلى حد تأجير نقاط تفتيش لأفراد أو مجموعات خاصة، وبالتالي ضمان دخل منتظم دون الحاجة إلى إدارة نقاط التفتيش بأنفسهم.^{٥٩} ولا يتسامح النظام مع هذا النشاط لأنه لا يمتلك الوسائل المالية للدفع لجميع المجموعات التابعة له فحسب، بل لأن السماح لهذه الجماعات بالاستفادة من الحرب يُعدّ وسيلة لإبقائها في جانب النظام أيضاً.

تفشّت الرشوة في مجال تهريب البشر، إذ يحصل ضباط الجيش في كثير من الأحيان على آلاف الدولارات لتسهيل نقل الأفراد إلى تركيا أو لبنان هرباً من الخدمة العسكرية أو لتجنب الاعتقال على أيدي النظام.

ويتقاضى حاجز في ضواحي الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق ٥٠ ليرة سورية مقابل كل كيلو غرام من مواد البناء التي يرغب السكان بإدخالها إلى المنطقة لتجديد المنازل وإصلاحها (لا يسمح سوى بإصلاحات طفيفة). ولا تفرض الحواجز في المنطقة ضرائب ورسوم على نقل البضائع التجارية وحسب، بل تفرض رسوماً على مرور الأشخاص الذاهبين إلى الغوطة الشرقية أو مخيم اليرموك. وأفادت امرأة بأنها دفعت في إحدى الحالات قرابة ٢٠ ألف ليرة سورية على سلسلة من الحواجز التي تقاضي كل منها من ألفين إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية لتتمكن من الوصول إلى منزلها في الغوطة الشرقية. وفي بعض الأحيان تتقاضى الحواجز رسوماً (تصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة سورية لكل شاحنة كما تفيد التقارير) لتوفير مرور آمن للشاحنات التي تحمل البضائع في المناطق التابعة للنظام أو التي سيطر عليها النظام، وذلك من خلال قوات محلية ترافق كل شاحنة إلى وجهتها. وقد دفع هذا بالتجار إلى إضافة تكلفة «الترفيق» لسعر مبيع البضائع.^{٥٩}

كذلك يتقاضى ضباط الجيش الرشاوى لمساعدة الأشخاص على تجنّب التجنيد الاحتياطي، إذ يتقاضى الضباط حوالي ٣٠٠ دولار أمريكي في الشهر عن كل شخص مطلوب للاحتياط في المناطق التي يديرونها، ويضمن هذا المبلغ حذف اسم الشخص المطلوب من سجلات الاحتياط أو تجاهل تحلّف هذا الشخص عن الخدمة.

^{٥٧} سنجاب، ل. (٢٠١٧)، «كيف يُعزّي اقتصاد الحرب في سوريا الصراع الدائر فيها»، تشاتام هاوس، تموز/ يوليو ٢٠١٧، <https://syria.chatthamhouse.org/research/how-syrias-war-economy-propels-the-conflict>، (آخر دخول في ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠١٨).

^{٥٨} جاسم، أ. (٢٠١٦)، [خُبث السلطة: الاعتقالات في سوريا كجزء من منطق سياسي واقتصادي]، مؤسسة هاينريش بول، ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، <https://lb.boell.org/ar/2016/01/12/khbt-lsl-ltqlt-fy-swry-kjz-mn-mntq-sysy-wqtsdy> (آخر دخول في ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨).

^{٥٩} مقابلات مع عناصر الحواجز، الغوطة الشرقية، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٥٩} مقابلات مع سكان الغوطة، الغوطة الشرقية، أيار/ مايو ٢٠١٨.

كما تفتشت الرشوة في مجال تهريب البشر، إذ يتقاضى ضباط الجيش غالباً آلاف الدولارات لتسهيل مرور الأشخاص لتركيا أو لبنان للتهرب من الخدمة العسكرية أو تجنب الاعتقال من قبل النظام. وعادةً ما يُرَوّد الأفراد في مثل هذه الحالات «بطاقات هوية أمنية» تُظهر انتماءهم للجيش باسم مختلف، ويتم ترتيب خروجهم من سوريا باستخدام المركبات العسكرية لتجنب إيقافهم عند نقاط التفتيش التابعة للنظام.^{٦٠}

أتاحت بطاقات الهوية الأمنية غير المسجلة والمزيفة وسيلة للناس لتجنّب الخدمة العسكرية منذ أن أعلنت الدولة السورية السماح بالانتساب لقوات الدفاع الوطني بدلاً من الالتحاق بالجيش. وقام بعض الأشخاص بالتسجيل كأعضاء في قوات الدفاع الوطني دون أن يكونوا ناشطين في وحداتها القتالية، بينما اشترى آخرون بطاقات هوية أمنية مزيفة من السوق السوداء ودفَعوا ثمناً لها ما يتراوح بين ٥٠٠ ألف إلى ٢ مليون ليرة سورية. وأدى نشوء هذه الظاهرة منذ ذلك الحين إلى إعلان الحكومة السورية أن مكتب الأمن القومي هو وحده المخوّل بإصدار هذه البطاقات.^{٦١}

ويوفّر الاحتجاز عملاً مبرحاً للعديد من الكيانات التابعة للنظام، إذ تحوّل عدد من المجموعات إلى سمسرة للمحتجزين، حيث لكل جماعة أسلوبها الخاص وسعرها لأداء خدمات معينة. ويتأسر خدمات السمسرة ضباط الجيش وعناصر فروع الأمن والمحامون، وفي حالات معينة بعض الأفراد الذين يدعون أن لهم صلات بأشخاص يتمتعون بالسلطة والنفوذ. وتشمل الخدمات توفير المعلومات (وليس بالضرورة أن تكون معلومات موثوقة) لأفراد الأسرة حول أماكن المحتجزين ومصائرهم؛ وتوصيل اللوازم للمحتجزين داخل المنشآت الأمنية المحتجزين فيها؛ وتسريع عمليات التحقيق لتسريع إطلاق سراح المعتقلين. وبدون هذه الخدمة الأخيرة قد يتوقع المحتجزون في كثير من الأحيان البقاء رهن الاحتجاز لشهور.^{٦٢}

قد تتراوح المبالغ المدفوعة لهؤلاء الوسطاء من مئات إلى عدة آلاف من الدولارات؛ وتفيد التقارير أن إخراج شخص من الاحتجاز، ومن ثم القيام بالترتيبات لتحويل القضية إلى المحكمة (عادة ما تكون محكمة الإرهاب)، وتأمين الحكم بالبراءة في النهاية، تحتاج إلى ما يقرب من ٢٠ ألف دولار أمريكي، ويتوقف حجم المبلغ على خطورة التهم الموجهة إلى المعتقل والمنطقة التي يتحدّر منها. لكن الرسوم المفروضة على النساء أقل من تلك المفروضة على الرجال، ويختلف المبلغ المدفوع لشخص من منطقة تسيطر عليها المعارضة عن المبلغ إذا ما كان المعتقل من منطقة خاضعة لسيطرة النظام. وفي كثير من الحالات تكون هناك مبالغة في التهم الموجهة للمحتجزين بحيث يمكن ابتزاز المزيد من الأموال من أسرهم. وتمتد هذه التجارة المرؤعة إلى محكمة الإرهاب، وهي المحكمة التي يحال إليها عدد كبير من قضايا المحتجزين، إذ تدفع مبالغ كبيرة للمحامين والقضاة من أجل الإسراع بالمحاكمات وتأمين إطلاق سراح المتهمين.^{٦٣}

وهناك أيضاً إتاوات تتعلق بالمعتقلين على خلفية السرقات المتفشية، وغالباً ما تُصدّر المتعلقة الشخصية للمحتجزين أو يسرقها ضباط في مرافق الاحتجاز. وهناك بعض العصابات الإجرامية أو اللصوص على صلة بضباط الجيش أو القضاة أو فروع الأجهزة الأمنية الفاسدة، وفي حال إلقاء القبض عليهم، يقوم اللصوص ببساطة بتسليم جزء من البضائع المسروقة إلى السلطات لضمان الإفراج الفوري عنهم.^{٦٤}

كما أصبح النهب ممارسة ممنهجة أيضاً.^{٦٥} ففي الغوطة الشرقية، ينخرط أفراد من قوات الدفاع الوطني وغيرها من رجال الميليشيات أو البلطجية في نهب المباني بأكملها برفقة أشخاص يرتدون الزي العسكري من الأجهزة الأمنية. وعادةً ما تأخذ هذه الممارسة شكلين: إما أن يُنهب المبنى، ومن ثم تنقل محتوياته إلى شاحنات لتباع بالجملة (أفادت التقارير أن إحدى الشاحنات قد بيعت بمبلغ ٢٠٠ ألف ليرة سورية)؛ أو يباع «الحق» في نهب المبنى إلى المشتري مقابل رسوم متفق عليها يمكن أن تصل إلى ملايين الليرات السورية. (في الحالة الأخيرة، قام المشتري «بشراء» محتويات المبنى دون فحصها حتى) وعند استكمال العملية، تتقاضى نقاط التفتيش التابعة للجيش الرشاوى مقابل السماح للشاحنات المحملة بالبضائع المنهوبة بالمرور. وفي المناطق التي تُدّم فيها المباني أثناء القتال، تُجمّع خردة الصلب والألومنيوم والنحاس من هذه المباني وتباع لشركات مملوكة لأمرأ الحرب مثل محمد حمشو.^{٦٦}

وتتنافس الكيانات المختلفة المشاركة في هذه الأنشطة على الموارد وتتعاون في بعض الأحيان، وهذا يتوقف على نفوذها العسكري النسبي، والروابط المحلية والحاجة والضرورة اللوجستية. ويخلق كل هذا نظام «اقتصاد الحرب» الذي تُقدّم فيه الحوافز للكيانات المسلحة والأمنية لإدامة العنف حتى على حساب مصالح الدولة، ونتيجة لذلك تضعف قدرة الدولة على ممارسة السلطة أكثر فأكثر.

^{٦٠} مقابلات مع أفراد من الجيش في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٦١} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٦٢} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٦٣} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٦٤} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

^{٦٥} أصبحت هذه الممارسة تُعرف على نطاق واسع بمصطلح «التعفيش».

^{٦٦} مقابلات مع سكان في دمشق، أيار/ مايو ٢٠١٨.

٤. الأطراف الفاعلة الخارجية: التنافس الروسي الإيراني في سوريا

بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي أدت إلى تآكل سلطتها، أصبحت الدولة السورية رهينة لراحة النظام الخارجيين، إيران وروسيا. وفي الوقت الذي تؤكد فيه الدولة علناً سلطتها وسيادتها، فإن الحاجة إلى الحفاظ على رضا إيران وروسيا سياسياً واقتصادياً قد استنزفت مكانة سوريا في علاقاتها الخارجية مع كلا البلدين. وبينما تعمل إيران على تأسيس نفوذ طويل الأمد في سوريا على المستوى الشعبي، تسعى روسيا إلى إعادة تشكيل مؤسسات الدولة السورية لضمان ولاء طويل الأمد لموسكو. ولروسيا بالذات اليد العليا في علاقتها بسوريا: فلولا تدخلها منذ عام ٢٠١٥ لما تمكّن الأسد من استعادة الهيمنة العسكرية حتى بمساعدة إيران.

لكل من إيران وروسيا وجود عسكري وأمني متزايد في سوريا، إذ تستخدم قوات الحرس الثوري الإيراني والمليشيات الشيعية الأجنبية، بالإضافة إلى دعم العديد من الميليشيات المحلية، لاستعادة المناطق التي يسيطر عليها الثوار. كان التدخل العسكري الروسي الداعم للنظام السوري يقتصر في البداية على الحملات الجوية وتوجيه العمليات من القواعد العسكرية والمشاركة على أرض المعركة بصفة استشارية، ولكن هذا الدور توسّع منذ ذلك الحين ليشمل المشاركة في القتال. إذ نشرت روسيا جنوداً وشرطة عسكرية (معظمهم من الشيشان) للاحتفاظ بمناطق استراتيجية، أولاً في حلب في عام ٢٠١٧، ثم في ضاحية الغوطة الشرقية بدمشق في عام ٢٠١٨، وبعد ذلك لإعادة تشكيل بعض المؤسسات العامة السورية.^{٦٧}

لدى روسيا وإيران علاقات واسعة تاريخياً مع سوريا، ولكن هذه العلاقة تطورت في كلتا الحالتين اليوم إلى علاقة حادّة وزبون. ويعود تاريخ العلاقات مع روسيا إلى ما قبل أيام حافظ الأسد، فقد ساعد الاتحاد السوفياتي في الخمسينيات في تدريب الجيش السوري، وتعمّقت العلاقات الثنائية لاحقاً خلال حكم حافظ الأسد من خلال التعاون الجاري على نطاق واسع في المجالات العسكرية والتعليمية والاقتصادية. كذلك تلقى العديد من أفراد الجيش السوري الحاليين بالإضافة إلى الكثير من المسؤولين الحكوميين الآخرين والوزراء والموظفين تعليمهم وتدريبهم في روسيا.

كان الدافع وراء الانخراط العسكري الفعّال لروسيا في الصراع الحالي هو تراجع الدعم الدولي لنظام الأسد في وقت كانت تتصاعد فيه دعوات الغرب لرحيله. وتطوّر دعم موسكو للأسد من التدابير السياسية وغير القتالية - مثل الاعتراض على ١١ قراراً من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان من شأنها أن تلحق الضرر بالنظام، وتزويد الجيش السوري بالأسلحة والطائرات الحربية والدبابات - إلى التدخل الحاسم في عام ٢٠١٥ في العملية العسكرية واسعة النطاق.^{٦٨} كان من شأن ذلك أن يربط سوريا بأجندة موسكو ارتباطاً وثيقاً؛ وربما لا يطيح نظام الأسد الأوامر الروسية دائماً، إلا أنه ليس في وضع يسمح له بمجابهة سطوة روسيا العسكرية المتزايدة على الدولة السورية.

كذلك عمّل حافظ الأسد على تعزيز العلاقات مع إيران بعد الثورة الإسلامية فيها، إلا أن التعاون الثنائي في ذلك الوقت لم يتطلّب من سوريا التضحية بسيطرتها لصالح وجود إيران ومصالحها ونفوذها في سوريا، وبقي صنع القرار في الشؤون السورية في يد الأسد، غير أنّ الأمور لم تسر على هذه المنوال بعد عام ٢٠١١. ويعني اعتماد بشار الأسد على الدعم الإيراني في هذا الصراع أن إيران قد زادت نفوذها في سوريا، فقد استخدمت إيران الدعوة للتشجيع كأداة لشراء الولاء بين السوريين من المناطق الفقيرة وهو ما بدأ بالظهور في الثمانينيات والتسعينيات ولكنه اشتد في سوريا بعد عام ٢٠١١. وتنتشر اليوم المظاهر العلنية للممارسات الشيعية التي كانت محدودة في عهد حافظ الأسد، حتى في المسجد الأموي السني في دمشق.^{٦٩}

تركز إيران اليوم على بناء التحالفات وزرع الموالين في المناطق التي تعتبرها استراتيجية بالنسبة لوجودها في سوريا على المدى البعيد.^{٧٠} وتشمل جهودها ترسيخ وجود القوات الإيرانية والحلفاء المحليين والإقليميين المخلصين مثل حزب الله والحشد الشعبي العراقي المجالات العسكرية والاقتصادية وكذلك المجالات الدينية. وتحتل إيران اليوم تقريباً كل مزار تدّعي أن له صلة بالطائفة الشيعية، وتزرع الشيعة الموالين لها للعيش قرب كل واحد من هذه المزارات.^{٧١} ويظهر هذا بوضوح في المدينة القديمة في دمشق، التي يشكل السنة الغالبية فيها على الرغم من وجود ضريح السيدة رقية الشيعي. ويثيرُ النفوذ المتزايد لإيران في المدينة القديمة حنقاً طائفيّاً عند الطائفة السنية في دمشق.^{٧٢} وإيران مسؤولة أيضاً عن تصميم وتنفيذ أساليب الحصار التي تستخدمها القوات الموالية للنظام ضد المدن والبلدات التي تسيطر عليها المعارضة في محاولة لفرض شروط الاستسلام. وأفادت التقارير في حالات قليلة بأن السكان السنة في مثل هذه المناطق قد أُجّلوا قسراً في إطار اتفاقيات

^{٦٧} هاور، ن. (٢٠١٧)، «حرب داخل الحرب: دور الشيشان الأخذ في الاتساع في سوريا»، نيوز دبي، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

^{٦٨} الخالدي، س. (٢٠١٧)، «القوات السورية المدعومة من إيران تتقدم في المنطقة الحدودية بالقرب من إسرائيل»، رويترز، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

^{٦٩} سنجاب، ل. (٢٠١٥)، «الصراع في سوريا: الروابط الوثيقة وراء التدخل الروسي»، بي بي سي نيوز، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-34422209> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٧٠} رحلة ميدانية إلى دمشق، ربيع عام ٢٠١٧.

^{٧١} الخالدي، س. (٢٠١٧)، «القوات السورية المدعومة من إيران تتقدم في المنطقة الحدودية بالقرب من إسرائيل»، رويترز، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

^{٧٢} الخالدي، س. (٢٠١٣)، «مقام الصحابي عمار بن ياسر في الرقة: في صراع الطوائف والطائفة»، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٣، <http://www.alquds.co.uk/?p=72519> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٧٣} مقابلات مع سكان من دمشق، نيسان/أبريل ٢٠١٧. انظر أيضاً ذا سيريا ريبورت (٢٠١٨)، «إيران وروسيا تدفعان أيضاً باتجاه التأثير في قطاع التعليم السوري»، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

^{٧٤} مقابلات مع سكان من دمشق، نيسان/أبريل ٢٠١٧. انظر أيضاً ذا سيريا ريبورت (٢٠١٨)، «إيران وروسيا تدفعان أيضاً باتجاه التأثير في قطاع التعليم السوري»، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. <http://www.syria-report.com/news/education/iran-russia-also-pushing-influence-syrian-education-sector> (آخر دخول في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨).

الاستسلام - ما يمكن فعلياً من تحقيق عملية تغيير سكاني تهدف إلى إبدال السنة بالشيعة المواليين.^{٧٣} وكما هو الحال مع روسيا، فإن الدولة السورية غير قادرة على وقف نفوذ إيران المتزايد.

وعلى الرغم من أن القوات المدعومة من إيران وروسيا تدعم الجيش السوري في حملاته العسكرية، إلا أن العلاقة بين الأطراف الثلاثة غير متكافئة، إذ يخضع الجيش السوري لنظرائه الأجانب، وينعكس هذا التفاوت على سبيل المثال في حقيقة أن روسيا تعيد تشكيل الجيش السوري ليناسب مصالحها الخاصة، إذ أنشأت روسيا بعد وقت قصير من بدء تدخلها في عام ٢٠١٥ الفيلق الرابع للجيش السوري، ويشمل الكيان الجديد معظم الميليشيات الموالية للنظام في البلاد، بما في ذلك معظم وحدات قوات الدفاع الوطني والميليشيات السورية الأخرى مثل كتائب البعث. ويتلقى أعضاء الفيلق الرابع رواتب شهرية لكنهم يحتفظون بحقهم في العودة إلى وظائفهم المدنية. وقد توترت علاقة روسيا بمرور الوقت بالفيلق الرابع في الجيش بسبب السلوك المتشدد الذي سلكه هذا الفيلق برفضه الالتزام بالاتفاقيات الدولية للسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى مدينة داريا المحاصرة آنذاك.

عندما أثبت الفيلق الرابع أنه شريك غير موثوق،^{٧٤} جاء رد روسيا من خلال تشكيل الفيلق الخامس، وكانت تلك محاولة لإعادة هيكلة الجيش السوري من أفراد موثوق بهم وموالين لروسيا، ولمواجهة شيء من نفوذ الميليشيات المقربة من إيران. وضمّ الفيلق الخامس قوات الدفاع الوطني وغيرها من الميليشيات الموالية للنظام، بالإضافة إلى مقاتلي المعارضة السابقين الذين انخرطوا في المصالحة مع النظام.

أصبحت قوات النمر التي يقودها سهيل الحسن، الميليشيا الوحيدة التابعة للدولة التي لم تدمج بالكامل بعد في الهيكل العسكري الرسمي. وعلى الرغم من أن الحسن جاء أصلاً من الأجهزة الأمنية وانضمّ لاحقاً إلى الجيش، فقد سُمح له بتجنيد مقاتلين من خارج الأجهزة الأمنية والجيش، وأخذ يعمل على نحو مستقل ولكن بالتنسيق مع الجيش السوري. وشارك الحسن، بحضور بشار الأسد، في نقاش مباشر مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال زيارة بوتين المفاجئة لقاعدة حميميم العسكرية في طرطوس في أواخر عام ٢٠١٧.

يعمل الدعم العسكري الإيراني سوريا من خلال تسلسل هرمي يخضع له الجيش السوري والكيانات التابعة له. وقد اشترك عناصر من قوات الدفاع الوطني من أن الميليشيات غير السورية مثل حزب الله تتمتع بمعاملة تفضيلية.^{٧٥} وتأخرت رواتب بعض مقاتلي قوات الدفاع الوطني لعدة أشهر بانتظار موافقة الرئيس على صرف الأموال، في الوقت الذي كان فيه أعضاء الميليشيات غير السورية يحصلون على رواتب أعلى تلصمهم من إيران مباشرة، وقد دفع هذا بعض السوريين غير الشيعة حتى إلى السعي للاتحاق بميليشيات ذات غالبية شيعية (مثل الفرع السوري لحزب الله). كذلك أعطيت الأولوية في العديد من صفقات تبادل الأسرى لإطلاق سراح عناصر الميليشيات غير السوريين المحتجزين لدى المعارضة.^{٧٦}

تُبنيّ الديناميات التي أوضحتها أعلاه أنه على الرغم من اختلاف إيران وروسيا في أساليب بسط نفوذيهما في سوريا، فإن النتيجة النهائية في كلتا الحالتين هي إفراغ الدولة السورية. تعتمد استراتيجية إيران طويلة المدى لبسط نفوذها في سوريا على إنشاء دعم من الأسفل إلى الأعلى ومؤسسات موازية لمؤسسات الدولة، واختراق هذه الدولة. وبالتالي يمكن استخدام ضعف مؤسسات الدولة لتبرير الحاجة إلى المؤسسات التي تدعمها إيران. وعلى العكس من ذلك، فإن استراتيجية روسيا في سوريا مبنية على إبقاء مؤسسات الدولة قوية ومالية لها في الوقت نفسه، حتى لو اقتضى ذلك إعادة تشكيل تلك المؤسسات.

بين روسيا وإيران تحالف مصلحة في سوريا تحركه مصالحهما والتطورات على الأرض، وهو على حساب سيادة سوريا. وترى كل من روسيا وإيران في سوريا منطلقاً لوجود استراتيجي طويل الأجل في بلاد الشام. ولكن هذين الراعيين، وعلى الرغم من كونهما حليفين براغماتيين، إلا أنهما يتنافسان على الموارد والسلطة داخل سوريا. ويتضح هذا من بين أمور أخرى في النزاع على السيطرة الجغرافية. ففي عام ٢٠١٧، حاولت إيران إقناع الحكومة السورية بمنحها أرضاً تحيط بمطار دمشق وتمتد إلى ضريح السيدة زينب الشيعي في دمشق، متذرعة بالتنمية الزراعية. ومن شأن الوجود الدائم لإيران في تلك المنطقة أن يمنحها ميزة استراتيجية ويتيح لها حماية مصالحها أيضاً من خلال تسهيل نقل الأسلحة والمقاتلين من حزب الله والميليشيات الأخرى التي تدعمها إيران عبر الحدود السورية اللبنانية. ولكن روسيا اعترضت مع ذلك على هذا الطلب. وبدلاً من ذلك، دفعت الحكومة السورية إلى منح إيران أرضاً بالقرب من الرقة، في الشمال الشرقي من البلاد، على أمل منع توطيد القوة الإيرانية في المناطق الاستراتيجية.^{٧٧}

^{٧٣} تشولوف، م. (٢٠١٧)، «إيران تعيد إسكان سوريا بالمسلمين الشيعة للمساعدة في تشديد سيطرة النظام»، الغارديان، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. <https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٧٤} مقابلة هاتفية مع خبير عسكري في دمشق، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

^{٧٥} مقابلات مع عناصر من قوات الدفاع الوطني، دمشق، أيار/مايو ٢٠١٨.

^{٧٦} مقابلات مع عناصر من قوات الدفاع الوطني، دمشق، أيار/مايو ٢٠١٨.

^{٧٧} مقابلات مع أفراد من الجيش في دمشق، حزيران/يونيو ٢٠١٨.

يشكل نفوذ روسيا العسكري المتزايد في سوريا منافسة مع إيران على الأرض، وتستغل روسيا تحركات الجيش السوري تكتيكياً لتثبيت أن لها اليد العليا. وتسعى روسيا - بالاتفاق مع إسرائيل - في جنوب غرب البلاد على طول الحدود الإسرائيلية، إلى احتواء الوجود الإيراني باستخدام قواتها في المنطقة. وتستعيد هذه القوات الأراضي من الجماعات الثورية جنباً إلى جنب مع جنود الجيش السوري. ويضمن الوجود الروسي حرمان الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، التي ساعدت في القتال ضد المتمردين، من لعب دور على المدى البعيد في البلدات والمناطق المستعادة.^{٧٨}

وفي أمثلة أخرى ركزت إيران أنظارها على السيطرة على داريا بعد أن طردت ميليشياتها سكان البلدة، وهي تخطط لتوسيع مزار السيدة سكيئة هناك لإنشاء مركز ديني، وكذلك لإنشاء طريق سريع يمتد عبر درعا إلى مزار السيدة زينب في دمشق. ولكن روسيا القلقة من احتمال استغلال إيران للفراغ السكاني في داريا عرقلت هذه الخطة، وأخذت تضغط اليوم على محافظة دمشق للعمل من أجل عودة سكان المدينة الأصليين. وشنت روسيا سابقاً، خلال معركة استعادة شرق حلب في عام ٢٠١٦، غارات جوية على مدينتي الفوعة وكفرية، وكلاهما موقعان استراتيجيان لإيران، لإجبار الميليشيات التي ترعاها إيران على رفع الحصار الذي ضربته لمنع إخلاء حلب. وقد منع مقاتلو حزب الله لاحقاً في عام ٢٠١٧ الجنود الروس من دخول وادي بردى أثناء حصار تلك المدينة.^{٧٩}

يظهر تهميش الدولة السورية جلياً في التنافس بين إيران وروسيا لحشد الدعم لكل منهما في المجتمعات السورية. وقد أصبح نفوذ إيران الديني في سوريا أكثر وضوحاً من ذي قبل، ويفرض هذا النفوذ ممارسات وقواعد دينية محافظة حتى في المناطق التي لا يرحب فيها المجتمع السني ولا العلويون المواليون للنظام بهذا النوع من العادات والتقاليد.^{٨٠} بدورها تستفيد روسيا من التوترات الناشئة عن هذا الوضع وتطرح نفسها على أنها أكثر مراعاة للظروف والتفضيلات المحلية. وتميل موسكو إلى تفهم الاستياء السني بالذات في محاولة للحد من السيطرة الإيرانية. وعلى سبيل المثال، نشرت روسيا الشرطة العسكرية الشيشانية (السنية) لتوفير الأمن في المناطق التي عادت مؤخراً إلى سيطرة الحكومة. وتحاول إيران مواجهة هذه الجهود من خلال التوجه إلى السنة المواليين للنظام مباشرة، بدلاً من محاولة الوصول إليهم عبر مؤسسات الدولة السورية.

ثمّة تعقيد آخر يواجه النظام السوري وهو أنه يفتقر إلى القدرة على الوفاء الكامل بالوعود الاقتصادية لرعاياه الخارجيين. فعلى الرغم من توقيع كل من روسيا وإيران عقوداً اقتصادية مع الحكومة السورية، إلا أن روسيا تمارس ضغوطاً على الحكومة السورية لتضمن حصولها على حصة الأسد. ونقلت مجلة RVB الروسية المهمة بالأعمال التجارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عن مسؤول حكومي سوري قوله إن عقداً لتعدين الفوسفات «كان سيمنح بالفعل لإيران، ولكن الخيار في النهاية جاء لصالح روسيا».^{٨١} وبعد شهرين من ورود تقارير عن اهتمام إيران بإبرام صفقات في قطاع الطاقة مع الحكومة السورية، قال نائب رئيس الوزراء الروسي دميتري روغوزين بعد اجتماع مع الرئيس الأسد في دمشق إن لروسيا «حقاً معنوياً في توقع عوائد مالية من جهودها لتحرير سوريا من الإرهابيين»، مضيفاً أن «السلطات السورية ترغب في العمل مع روسيا، وروسيا وحدها، من أجل إعادة بناء جميع قدرات البلاد في مجال الطاقة».^{٨٢}

روسيا، وليس الدولة السورية، هي من يُظهر القدرة على فرض السلطة على المنتفعين المرتبطين بالنظام.

هناك عاملان يساعدان في زيادة نفوذ روسيا على الدولة السورية، أولهما أن روسيا أصبحت أهون الشّرّين من جانب المعارضة، وذلك بفضل جهودها (المحدودة) في كسب قلوب السكان المحليين وعقولهم. على سبيل المثال، في الغوطة الشرقية، على الرغم من أن القوات الروسية كانت مسؤولة جزئياً عن القصف العنيف للمنطقة وتشريد سكانها، فقد وفرت أيضاً ممرّاً آمناً للمقاتلين الذين استسلموا؛ كما منعت القوات الروسية في بعض المناطق القوات السورية الموالية للنظام من النهب. كذلك انتشرت الشرطة العسكرية الروسية في دوما للحفاظ على النظام، حيث قدم الروس أنفسهم كمحترفين قادرين على حماية السكان ومنع أعمال العنف والتجاوزات الأخرى من قبل الجيش السوري والميليشيات الموالية للنظام المدعومة من إيران. وشوهت الشرطة العسكرية الروسية علناً وهي تعاقب الجنود والميليشيات السورية ممن شاركوا في النهب في إحدى الضواحي الجنوبية لدمشق بعد السيطرة عليها من قبل القوات الموالية للنظام.

وتوسّع روسيا سلطتها بما يتجاوز نطاق المجال العسكري، فهي تعمل اليوم على فرض النظام في سوريا، وتدير ظهرها لأمرء الحرب الأقوياء الذين دعمتهم ذات يوم في ساحة المعركة. كان أيمن جابر من أوائل الأسماء المستهدفة، إذ صادرت القوات الروسية ممتلكاته وفككت ميليشياته الخاصة.^{٨٣} وهكذا تكون روسيا، وليس الدولة السورية، هي من يُظهر القدرة على فرض السلطة على المنتفعين المرتبطين بالنظام. وفي المجال الأمني، ترى روسيا أن إدارة المخابرات العامة هي أكثر فروع الأجهزة الأمنية الموثوقة في سوريا، كما تعمل عن كثب مع إدارة الاستخبارات العسكرية والشرطة العسكرية.

^{٧٨} بسام، ل. وبيري، ت. (٢٠١٨)، «حصري: صرح مسؤولون عن تحرك روسي في سوريا تسبب في احتكاك مع القوات المدعومة من إيران»، رويترز، ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٨، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syr-ia-russia-deploymen/exclusive-in-syria-a-russian-move-causes-friction-with-iran-backedforces-officials-idUSKCN11J25S> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٧٩} سنجاب، ل. (٢٠١٨)، «تزايد التنافس بين روسيا وإيران في سوريا»، تشاتام هاوس، شباط/فبراير ٢٠١٨، <https://syria.chathamhouse.org/research/russia-and-iran-are-increasingly-competitive-in-syria> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٨٠} المرجع نفسه.

^{٨١} ١٣ سوريا ريبورت (٢٠١٧)، «استئناف صادرات الفوسفات ولكن الأسعار المنخفضة، لمصلحة الروس، ستحد من الإيرادات»، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، <http://www.syria-report.com/news/oil-gas-mining/phosphate-exports-restart-low-prices-russian-stake-will-limit-revenues> (آخر دخول في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨).

^{٨٢} ١٣ سوريا ريبورت (٢٠١٧)، «روسيا تهمين على موارد الطاقة السورية»، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، <http://www.syria-report.com/news/economy/russia-lays-claims-over-syria/E2280%99s--energy-resources> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٨٣} مقابلات مع رجل أعمال في دمشق، تموز/يوليو ٢٠١٨.

أما العامل الثاني فيكمن في واقع أن روسيا هي الفاعل الأكثر أهمية على المستوى الدولي. وفي حين تسعى كل من إيران وروسيا إلى تحقيق مصالحهما الخاصة في سوريا، وكثيراً ما تستخدمان تكتيكات عسكرية وحشية، إلا أن روسيا أيضاً تطرح نفسها على المستوى الدولي على أنها الوسيط المستقبلي للسلام في سوريا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرؤية الروسية «للسلام» تختلف عن الرؤية المعترف بها دولياً. وعلى سبيل المثال، يحايي النظام سكان المناطق الموالية في مسألة توفيره للخدمات الأساسية وغالباً ما يعاقب المناطق التي استعادها من المعارضة، ويحظى هذا النهج بمباركة روسيا. وما يلفت الانتباه في سوريا اليوم بالدرجة الأولى هو مدى تقلص فاعلية الدولة السورية عموماً في المناقشات الدائرة حول التوصل إلى السلام، حتى في ضوء آثار تكتيكاتها التمييزية.

٥. المسار المستقبلي لدولة المقايضات

لم تنهَر الدولة السورية على الرغم من أنها ومؤسساتها قد استنفدت على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الموارد البشرية طيلة السنوات السبع الماضية. لقد أصاب الدولة السورية العطب، ولكنها تمكّنت من الحفاظ على العلاقات مع المؤسسات العامة حتى في أماكن مثل الرقة ودير الزور أثناء وجودها تحت سيطرة تنظيم الدولة، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها الأكراد. وحافظ النظام على علاقة براغماتية مع الأكراد في الشمال الشرقي متغاضياً عن جهودهم لإقامة منطقة تتمتع بالحكم الذاتي دون الإشارة إلى أن هذا التغاضي سوف يتّسع ليشمل اعتراف الدولة السورية.^{٨٤}

تتناقض هذه المرونة تناقضاً حاداً مع تقييمات سوريا بوصفها دولة هشّة، ويجادل ستيفن هايدمان بأن سوريا بدلاً من ذلك «دولة شرسة»، إذ تتم إدارة الحكم «كتعبير عن صراع وجودي صفري النتائج يعزز فيه الصراع عزم نخبة حاكمة على الدفاع عن التراتبية المؤسسية القائمة بالقوة».^{٨٥}

بيّنت هذه الورقة أن قضية سوريا أكثر تعقيداً من ذلك، وربما تكون التراتبية المؤسسية للدولة قد حافظت على بقائها، وربما كانت سياسة المقايضة سمة من سمات الدولة السورية في عهدي الأسد الأب والإبن، ولكن الطريقة التي تمارس بها الدولة السلطة قد تغيّرت. وحتى لو كسب النظام الحرب عسكرياً فإن لهذا انعكاساته على سلطة الدولة في ضمان الاستقرار. وفي حين يقدم الجيش والأجهزة الأمنية خدمات أساسية محدودة، فإن استعادة هذه الخدمات لم تحدث على المستوى الوطني مثلما يزعمه النظام. وقد قوّضت سياسة المقايضة وافتقار الدولة إلى الفاعلية حكومة الظل.

انتشرت الفوضى المنظمة التي خلقها النظام، ومن غير المؤكد أن الدولة ستكون قادرة على السيطرة على البلاد في ظل أي سيناريو مستقبلي للتسوية مع بقاء النظام الحالي قائماً، ذلك نظراً إلى تقويض قدرتها على السيطرة وكونها أصبحت تعتمد على علاقات المقايضة لممارسة السلطة.

هناك عدة عوامل ستعيق قدرة الدولة على السيطرة على المدى الطويل. أول هذه العوامل وجود الآلاف من عناصر الميليشيات الأجنبية الذين جلبتهم إيران إلى البلاد. ومن المستبعد أن يغادر هؤلاء المقاتلون البلاد طوعاً. استقر الكثيرون منهم اليوم في سوريا بعد استيلائهم على الممتلكات واستقرار أسرهم هناك.^{٨٦} وكما نجح حزب الله في الحفاظ على وضعه الخاص في لبنان بعد انسحاب إسرائيل في عام ٢٠٠٠، من المرجح أن تبقى الميليشيات العراقية والإيرانية واللبنانية على وجه الخصوص في سوريا بمجرد انتهاء الحرب طالما بقي النظام الحالي في السلطة.

وإذا ما استخدمنا التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ كنموذج مقارنة، فإن تكتيكات حرب العصابات - على الرغم من إلقاء اللوم على الجهاديين السنة بصورة معلّنة - غالباً ما استُخدمت من قبل إيران كلما تعرضت للضغط. ومع تصاعد مثل هذه الضغوط في واشنطن وكذلك في تل أبيب، فإن الجهود الرامية إلى احتواء إيران قد تدفعها لاستخدام وكلائها في سوريا لزراعة الاستقرار.

ولا يعني الاتفاق الأخير بين إسرائيل وروسيا بشأن تأمين حدود إسرائيل مع سوريا وتنظيفها من أي ميليشيات إيرانية - وكذلك التنسيق الإسرائيلي - الروسي بشأن الغارات الجوية في سوريا - أن موسكو في وضع يمكنها من الحد من قوة إيران وتأثيرها على الأرض. كما أن نظام الأسد غير قادر على كبح جماح إيران أيضاً، فإيران ترى في الأسد عميلاً لها ولن تتسامح على الإطلاق مع أي محاولة للنظام لتقليص نفوذها.^{٨٧}

يتمثل العامل الثاني الذي يعوق سلطة الدولة السورية في أجندة إيران لحشد الدعم الشعبي. إذ تعمل إيران على تعزيز هذا النفوذ منذ الثمانينيات، وقد استخدمت شبكات ومؤسسات اجتماعية لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى مركزها الثقافي الرئيسي في دمشق لتنفيذ مشاريع تهدف إلى شراء ولاء السكان. وبدلاً من تورط إيران في إنشاء ميليشيات سورية، فضلاً عن تأسيسها لمبادرات مدنية، على أن نموذج نفوذها في سوريا لا يعتمد على إقامة مؤسسات موازية للدولة فحسب، بل يعتمد أيضاً على اختراق الدولة.

لذلك تتمتع الميليشيات الإيرانية والعديد من مؤسساتها غير العسكرية في سوريا بشرعية من الدولة على غرار تلك الممنوحة لحزب الله في لبنان ولقوات الحشد الشعبي في العراق. ومهدّد هذا الطريق لوجودهم على المدى الطويل. ومن الصعب أن نتوقع قبول اندماج قوات الدفاع الوطني في القوات النظامية بمجرد انتهاء النزاع، نظراً إلى تلقّي أفراد الدفاع الوطني لرواتب أعلى وامتنيازات أكثر من نظرائهم في الجيش السوري. ويواجه النظام قادراً من الاستياء المحلي من الموالين الذين

^{٨٤} ذي إيكونوميست (٢٠١٨)، «هل يمكن لأكراد سوريا السيطرة على أراضيهم؟»، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

^{٨٥} هايدمان (٢٠١٨)، «ما بعد الهاشمية: سوريا وتحدي إعادة الإعمار في الدول الشرسة»، ص. ٢.

^{٨٦} ومثل كل من لواء زينيبيون ولواء فاطميون أمثلة حيّة على هذا.

^{٨٧} قال وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في المؤتمر الثالث لحوارات البحر الأبيض المتوسط عندما سئل عن موعد مغادرة القوات الإيرانية لسوريا: «لن نذهب إلى أي مكان». وقال ظريف: «إن هدف الإدارة الأمريكية هو إخراج إيران من سوريا». «لا يمكن للولايات المتحدة وروسيا أن تقررا عن إيران. نحن موجودون في سوريا بناء على طلب الحكومة السورية. هذه منطقتنا، هذا الخليج هو الخليج الفارسي وليس خليج المكسيك. لن نذهب إلى أي مكان. هذه منطقتنا ولن نغادرها، لن نغادر وطننا».

لا يشعرون بالراحة إزاء الجهود الإيرانية على المستوى الشعبي للترويج لأجندة دينية وثقافية يراها الكثير من السوريين، بمن فيهم العلويون أنفسهم، غريبة عن المجتمع السوري.^{٨٨}

ويتمثل العامل الثالث الذي يؤثر على سلطة الدولة السورية في مدى النفوذ الاقتصادي الإيراني والروسي في البلاد. حوّلت إيران ٣,٦ مليار دولار أمريكي إلى الحكومة السورية بما يتصل بالشؤون الحربية في عام ٢٠١٣، وحوّلت مبلغ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٥،^{٨٩} وأنشأت إيران مؤسسات تجارية وشركات تعمل نيابة عنها لتتمكن من الحفاظ على وجود دائم في سوريا. وتتطلع روسيا في الوقت نفسه للاستفادة من إعادة إعمار سوريا، إذ تدعو الحكومة الروسية رجال الأعمال والشركات الروسية إلى إبرام صفقات مع الحكومة السورية. كما تسببت الحرب في سوريا أيضاً بنقص كبير في العمالة الماهرة،^{٩٠} ما يشكل تحدياً لإعادة التنمية بعد الحرب.^{٩١} ومن المرجح أن تصبح الدولة السورية المستقبلية أكثر اعتماداً على العمال المتخصصين الذين توفرهم إيران والصين وروسيا في مجالات مثل الهندسة المعمارية والطب وتقديم الخدمات.

من المرجح أن تصبح الدولة السورية المستقبلية أكثر اعتماداً على العمال المتخصصين الذين توفرهم إيران والصين وروسيا في مجالات مثل الهندسة المعمارية والطب وتقديم الخدمات.

أما العامل الرابع فهو عمل إيران جغرافياً وديموغرافياً لتأمين نفوذها على المدى الطويل. لقد تمكّن حافظ الأسد من بناء نظام تسيطر فيه الأقلية العلوية على البلاد على الرغم من أن غالبية السكان من السنة، وجلب حافظ الأسد العلويين من الجبال في الثمانينيات وأسكنهم في أحياء فقيرة في منطقة جبل قاسيون المحيطة بدمشق، التي تشمل كلاً من عش الوزور وجبل الرز والمزة ٨٦، وأصبح الكثير من سكان هذه المناطق اليوم أعضاء في الأجهزة الأمنية وقوات الدفاع الوطني، ولعبوا دوراً محورياً في الحملة على مناطق المعارضة ذات الأغلبية السنية.

وتطّقت إيران اليوم نموذجاً مشابهاً عن طريق زرع القادمين الجدد من الشيعة من أماكن أخرى في المنطقة (أي من لبنان والعراق) في المناطق الحساسة في دمشق. ومُنح العديد من هؤلاء القادمين الجنسية السورية.^{٩٢} ومع أن أعدادهم ما تزال قليلة، إلا أن من شأن موقعهم الاستراتيجي تسهيل الجهود للسيطرة على العاصمة إذا ما انقلبت الظروف السياسية والاقتصادية ضدهم، وهذا مشابه لحالة حزب الله في لبنان، إذ ساعد شراء الحزب للعقارات في جميع أنحاء البلاد على الاستيلاء السريع على بيروت في أيار/ مايو ٢٠٠٨.

وعلى الرغم من أن إيران لا تحظى بنفس الدوائر الشيعية الكبيرة من الأنصار في سوريا كالتي تتمتع بها في لبنان أو العراق، إلا أنها لا تحتاج إلى الكثير من المقاتلين أو الموالين للحفاظ على نفوذها. فقد أقامت في العراق ولبنان تحالفات سياسية مع السنة والمسيحيين. وتمثل الائتلافات السياسية المؤيدة لإيران في العراق ولبنان، التي يمكن أن تمنح أي اتفاق وطني لا توافق عليه إيران، تذكيراً قوياً بقدرة إيران على زعزعة مستقبل سوريا بصرف النظر عن أجندة بشار الأسد.

يمكن الحدّ من نفوذ إيران في سوريا، لكن من الصعب التنبؤ بإمكانية القضاء على هذا النفوذ. وتلعب إيران على المدى الطويل مثلما يظهر جلياً في كل من لبنان والعراق، وهي تضمّ استراتيجياتها على فترات زمنية تمتد لأجيال، ما يرحّب أن تبقى السيادة السورية معرضة للخطر في المستقبل المنظور.

ستحتاج الدولة السورية في فترة ما بعد الحرب أيضاً إلى استيعاب الطموحات المتزايدة للمنتفعين. ولا يرحّب مستقبلاً أن تقصر الميليشيات الموالية للنظام دورها على المسائل العسكرية والأمنية، فقد رأينا كيف تطورت قوات الحشد الشعبي في العراق من مرحلة الميليشيات لتغدو جهات فاعلة سياسية خاضت الانتخابات البرلمانية علناً (بالفعل)، احتلت قوات الحشد الشعبي المرتبة الثانية في الانتخابات الوطنية الأخيرة في عام ٢٠١٨. وتحول حزب الله اللبناني هو الآخر من ميليشيا سابقاً إلى أقوى حزب سياسي في لبنان اليوم. تمثّل الاختلاف في كل من العراق ولبنان في أنّ ظهور الجماعات شبه العسكرية الموالية لإيران لم يحدث في سياق نظام سلطوي قائم، مثلما كان الحال في سوريا، ولكن ضعف سيطرة النظام على البلاد قد يسمح بظهور لاعبين سياسيين جدداً من شأنهم أن يزيدوا مطالبهم من الدولة. ولدى المنتفعين من النظام من مجتمع الأعمال القدرة على التطور ليصبحوا لاعبين سياسيين، ما يجعل الخط الفاصل بين النخب السياسية والاقتصادية يتلاشى ويؤدي إلى تفاقم الفجوة في توزيع الثروة.

^{٨٨} انظر أيضاً ذا سيريا ريبورت (٢٠١٨)، «إيران وروسيا تدفعان أيضاً باتجاه التأثير في قطاع التعليم السوري»، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، <http://www.syria-report.com/news/education/iran-russia-also-pushing-influence-syrian-education-sector> (آخر دخول في ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨).

^{٨٩} ويستال، س. والخالدي، س. (٢٠١٥)، «سوريا تصادق على خط ائتمان جديد بمليار دولار من إيران»، رويترز، ٨ تموز/يوليو ٢٠١٥، <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-iran-idUSKCN0P11RD20150708> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٩٠} سينابس Synaps (٢٠١٨) «العودة إلى الوضع الطبيعي: كيف تغير المجتمع السوري؟» <http://www.synaps.network/picking-up-the-pieces> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٩١} تشير تقديرات عام ٢٠١٧ إلى وجود خسارة دائمة في رأس المال البشري بنسبة ٣٠ في المائة منذ عام ٢٠١٠. انظر مجموعة البنك الدولي (٢٠١٧)، «حصيلة الحرب: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في سوريا»، ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٧، ص. ٥٣، <http://www.worldbank.org/en/country/syria/publication/the-toll-of-war-the-economic-and-social-consequences-of-the-conflict-in-syria> (آخر دخول في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

^{٩٢} أفاد مارتين تشولوف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أنه «في داريا، جنوب غرب دمشق، انتقلت أكثر من ٣٠٠ عائلة شيعية عراقية إلى الأحياء التي هجرها النوار في آب/أغسطس الماضي [٢٠١٦] كجزء من صفقة الاستسلام». تشولوف، م.

(٢٠١٧)، «إيران تعيد إسكان سوريا بالمسلمين الشيعة للمساعدة في تعزيز سيطرة النظام»، الغارديان ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، <https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence> (آخر دخول في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٨).

تضمن الطبيعة المربحة للنزاع أن بعض أمراء الحرب - من خلفيات ميليشياوية وغير ميليشياوية - لديهم مصلحة في الحفاظ على حالة عدم الاستقرار. وتلتقي في هذه الحالة مصالحهم مع مصالح الجماعات المتمردة في المناطق المنكوبة في البلاد، التي لن تتوقف فلولها عن القتال حتى لو افترضنا فوز النظام في الحرب عسكرياً. فقد تفاقمت أسبابهم للثورة والانتقام بعد أكثر من سبع سنوات من النزاع. لذلك من المرجح أن تشهد سوريا موجات من هجمات التمرد المماثلة لتلك التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حتى وإن جرى التوصل إلى تسوية للنزاع. وسوف تتواصل في الوقت نفسه وحشية النظام، ما سيخلق سلسلة جديدة من المظالم التي لا توفر أجواء مثالية للسلام والاستقرار على المدى الطويل.

تتوقع روسيا كل هذه التحديات، لذلك تواصل سعيها لتشكيل مؤسسات جديدة و/ أو إعادة تشكيل المؤسسات القائمة عن طريق تعيين أفراد يرى الروس أنهم قادرون وموثوقون (مثلما حدث مع إنشاء الفيلق الخامس). ويشير هذا إلى أن روسيا تتصور لنفسها نفوذاً على المدى الطويل في سوريا، سواء من جهة وجودها العسكري أو من خلال الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية. وتحاول روسيا تأكيد سيطرتها من أجل تقديم نفسها بصفتها واضع الأجندة السياسية في البلاد، وأن تُظهر للعالم أنها قادرة على استعادة الدولة السورية من جديد (على الرغم من أن أي «إعادة تأهيل» ستكون حتماً وفق شروط موسكو). وتكمن المفارقة في أن روسيا، على الرغم من مسؤوليتها الجزئية عن الحرب والدمار في سوريا، ترى نفسها أكثر الأطراف قدرة على فرض الاستقرار واستعادة النظام، ولكن إيران قد تعرقل تحقيق هذه الأجندة.

وباختصار، ثمة مجموعة من العوامل التي تشمل افتقار الدولة السورية للقدرة على فرض السيطرة، والوضع غير المثالي على الأرض، وقدرة إيران على التدخل لإفساد الوضع في مواجهة خطط روسيا لتحقيق الاستقرار؛ وتزايد الضغوط الدولية على إيران؛ والاستياء الشعبي من إيران في أوساط السنة والعلويين في سوريا، ما يعني أن من المرجح دخول سوريا في فترة طويلة من التوازن غير المستقر في مرحلة ما بعد النزاع، يتعايش فيها جميع أصحاب المصالح المؤيدين للنظام تعايشاً يشوبه الاضطراب.

٦. الخلاصة والتوصيات

لا يزال الجهاز الأمني للدولة يحكم سوريا بيدٍ من حديد، ولكن النظام لم يعد يسيطر على البلاد كما في السابق. إذ يفتقر النظام إلى الموارد والشرعية لتوفير السلام والاستقرار. كما أوجد النزاع شبكات اقتصادية وأمنية غير رسمية جديدة تؤدي إلى تآكل الأمن في سوريا. ويحوّل الفساد المستشري بين هذه الشبكات سوريا من دولة «ظل» إلى دولة «مقايضات». ما يقوّض الفكرة المتوقعة في أن النظام قد يكون شريكاً اقتصادياً وأمنياً للمجتمع الدولي.

ويسعى رعاة النظام الخارجيون، إيران وروسيا، لتحقيق نفوذ طويل المدى في البلاد، وعلى الرغم من تعاونهما في بعض الجوانب، إلا أن تنافسهما المتزايد على السلطة يزيد من تآكل سيادة سوريا. ولا شيء من هذا يبشّر بالخير بالنسبة لاحتمال عودة اللاجئين إلى سوريا. ولا يؤشّر أيضاً إلى احتمال عودة البلاد إلى دولة الظل التي كان عليها الحكم قبل عام ٢٠١١. إن سوريا اليوم ليست دولة ذات سيادة ولا دولة مدنية، بل دولة ديكتاتورية تشبه المافيا خاضعة للانتداب الروسي والنفوذ الإيراني.

لا يمكن احتواء الأزمة داخل الحدود السورية، ومثلما أثّرت الحرب السورية على أوروبا على وجه الخصوص، وعلى الغرب عموماً، فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن الناشئين عن مجموعة المشاكل التي ناقشتها هذه الورقة سوف تفرض المزيد من التحديات الإضافية أمام المجتمع الدولي.

ما الذي يمكن للغرب فعله اليوم: توصيات

موجب الظروف الراهنة في سوريا فإن تنفيذ أي خطة لتحقيق الاستقرار سيكون بشروط روسية، إذ تزيد روسيا من نطاق نفوذها على الرغم من المقاومة الإيرانية. وقد مهدّ تقاعس الولايات المتحدة بحكم الأمر الواقع عن التحرك في سوريا الطريق لروسيا «لامتلاك» الأوراق في النزاع السوري، بمعنى تحديد شدته ومساره. ولا يمكن سوى للولايات المتحدة تغيير هذه الصيغة ومنع روسيا من السيطرة على مجريات الوضع ونتائج في سوريا في مرحلة ما بعد النزاع. ولا يوجد في ظل الظروف الحالية ما يحفز روسيا على تغيير استراتيجيتها في سوريا. ويتعيّن على واشنطن إشراك موسكو دبلوماسياً كشريك؛ وإلا فإن الولايات المتحدة ستكون قد سلّمت السيطرة على سوريا وبلاد الشام بالجملة لروسيا، وسوف تسمح بتنفيذ النسخة الروسية الإشكالية من «السلام». ينبغي على الولايات المتحدة موازنة النفوذ الروسي وعدم السماح لقوة واحدة بوضع الأجندة السياسية في سوريا.

إن إدارة الرئيس دونالد ترامب مصممة على مكافحة نفوذ إيران في الشرق الأوسط، ولكن مجابهة الانخراط الإيراني في سوريا لا تكون من خلال القوة العسكرية، إذ يمكن أن توفّر العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية بالاتصال المتبادل مع روسيا المزيد من الزخم والقوة في هذا الصدد. ويمكن أيضاً لمثل هذا الجهود أن توفّر إمكانية دفع بعض الميليشيات غير السورية المدعومة من إيران إلى خارج سوريا، على الرغم من أن هذا لن ينهي وجود إيران في البلاد. ويمكن في الوقت نفسه أن يكون الاستياء المتزايد بين المجتمعات المحلية - سواء كانت موالية أو معارضة - تجاه المحاولات الإيرانية على الصعيد الشعبي لتغيير هوية سوريا عاملاً هاماً في مكافحة النفوذ الإيراني.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الناس، حتى بين الموالين، يتحمّلون النظام على مفض فقط، ولا يدعمونه بكل الإخلاص والولاء اللازمين. إن إدراك الفرق بين النظام والدولة أمر حاسم في هذا الصدد. لقد عمل النظام بنحوٍ فاعل على طمس الحدّ الفاصل بينه وبين الدولة. لذا تحتاج الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى وضع استراتيجيات لمواجهة هذا التكتيك.

ينبغي أن تكون قضية عودة اللاجئين من بين عناصر هذه الاستراتيجية. وفي حين تضغط روسيا من أجل عودة اللاجئين، إلا أنها تقمع بشكل استباقي كل ما يتعلق بالمساءلة، وقد أمرت موسكو النظام على سبيل المثال بالإفراج عن الملفات المتعلقة بالمتحجزين الذين ماتوا في المعتقلات لكي يمكن إغلاق هذا الملف ولضمان عدم طرحه في المفاوضات المستقبلية حول السلام. مع ذلك، ليس هناك ما يضمن عدم وجود معتقلين جدد من أولئك الموجودين بالفعل داخل سوريا أو من العائدين إليها. ويتعيّن على الغرب الإقرار بأن اللاجئين لا يمكنهم العودة إلى سوريا في ظل الظروف الحالية حيث لا يتمتعون بأي حقوق أو أمن، وحيث يكونون معرضين لخطر الهجمات الانتقامية من جانب المجتمعات المحلية، ويواجهون ظروفاً معيشية قاسية. يتعيّن على الدول الغربية أن تصرّ على تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في أي مفاوضات مع روسيا حول اللاجئين، وألاً يطبّق هذا القانون على العائدين وحسب، بل أيضاً على الذين بقوا داخل سوريا.

العنصر الآخر هو إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الذي رُوّجت له روسيا أيضاً لأنها ستستفيد من هذه العمليات. ولا يزال النقاش مستمراً حول إمكانية تحقيق الاستقرار كخطوة على المدى القصير، وسط المزيد من المكاسب العسكرية للنظام السوري، وعلى الرغم من التصريحات العلنية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الغربية والكيانات الدولية بأنه لا يمكن إعادة البناء في سوريا دون إجراء عملية سياسية أولاً. مع ذلك، يجب أن يأخذ أي نقاش حول الاستقرار أو «القدرة على الصمود» في الاعتبار مخاطر المشاركة في غياب خطط للتوسط وتنفيذ صفقة سياسية. إذ تعدّ مثل هذه الصفقة عنصراً أساسياً لأي عملية من عمليات مفاوضات النخبة التي قد يرغب الغرب من خلالها في الانخراط في السياق السوري.

ينبغي أن يكون أي تفاعل مع روسيا بشأن إعادة الإعمار أو الاستقرار مشروطاً بصفقة سياسية وعملية شفافة، مع مراقبة دولية لمنع تمكين الميليشيات وأمرء الحرب، ولضمان وصول السلع والخدمات إلى المجتمعات المحتاجة. فلا بد أن يكون هناك ثمن سياسي حتى لدعم البنية التحتية في سوريا، الذي يمثل مجال التركيز الأساسي حالياً لعمل الأمم المتحدة وغيرها. وينبغي أن تكون هناك شفافية بشأن المشتريات واختيار الهيئات المنفذة المحلية لأي مشروع من مشاريع إعادة الإعمار، حتى الهيئات المتعلقة بتقديم الخدمات مثل الكهرباء والمياه. وينبغي أن يكون هناك شروط خاصة في جميع المشاريع التي تهدف إلى مساعدة المجتمع السوري، مع الإصرار على تنفيذ المشاريع في مناطق المعارضة السابقة وفي المناطق الموالية أيضاً، وإلّا ستؤدي مشاريع الاستقرار هذه في نهاية المطاف إلى تمكين النظام (والكيانات المرتبطة به) على حساب المجتمع ككل. كما تُعدّ المشاركة الغربية مع المجتمعات في المناطق التي يسيطر عليها الثوار سابقة مهمة، لأن النظام يُظهر علامات على الرغبة في معاقبة هذه المناطق عن طريق إبعاد السكان النازحين، والحد من توفير الخدمات الأساسية. ينبغي ألا تتم هذه المشاركة بطريقة تمنح النظام السيطرة على توزيع الاعتمادات. ويجب أن تكون أي مشاريع متعلقة بقدرة المجتمع على الصمود، بما فيها المشاريع في المناطق المستعادة من الثوار، في حالة تأهب لخطر قيام النظام بإغلاق مجال العمل أمام المنظمات غير الحكومية المستقلة، والتمييز لصالح المنظمات غير الحكومية الموالية.

يؤكد هذا كله ضرورة إحياء عملية جنيف مع تولّي الولايات المتحدة زمام المبادرة لإعادة تفعيلها. وينبغي أن يكون قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ الخطوة الأولى نحو تحقيق الاستقرار في سوريا وليس الخطوة الأخيرة أو المرحلية. ويمكن لسوريا بمجرد التوصل إلى تسوية سياسية العمل بعد ذلك على معالجة الفساد المستشري في مؤسساتها الأمنية؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجماعات المسلحة الخارجة عن الجيش النظامي؛ ومتابعة المسار نحو تسوية وضع الأعضاء الحاليين في الميليشيات الموالية للنظام؛ ووضع تدابير مواجهة ظاهرة أمرء الحرب؛ والعدالة الانتقالية المتعلقة بجرائم الحرب. تمثّل جميع هذه القضايا مشاكل حقيقية، وفي حال لم تُعالج معالجة شفافة في إطار عملية السلام، فسوف تُفضي إلى إضعاف قدرة الدولة السورية على ممارسة السلطة.

نبذة عن المؤلّفتين

لينا الخطيب رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشاتام هاوس، حيث تقود أيضاً مشروع «سوريا من الداخل» (syria.chathamhouse.org). كانت الخطيب تتولى سابقاً منصب مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، كما ترأست وشاركت في تأسيس برنامج الإصلاح العربي ومركز الديمقراطية في العالم العربي التابع لمركز الديمقراطية والتنمية وحكم في جامعة ستانفورد. وتُركّز في بحوثها على علاقات الشرق الأوسط الدولية، والجماعات الإسلامية والأمن والتحولات السياسية والسياسة الخارجية، مع إيلاء اهتمام خاص للنزاع السوري، وهي باحثة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، كما كانت تشغل منصب كبيرة الباحثين في مبادرة الإصلاح العربي، وحاضرت في كلية رويال هولواي في جامعة لندن. ونشرت الخطيب سبعة كتب ولها منشورات على نطاق واسع تتناول الدبلوماسية العامة والتواصل السياسي والمشاركة السياسية في الشرق الأوسط. وهي محلّلة لشؤون السياسة والأمن في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشارك بصفة منتظمة في فعاليات مختلفة حول العالم وفي وسائل الإعلام.

لينا سنجاب مراسلة بي بي سي في بيروت وتساهم أيضاً في العديد من وسائل الإعلام الدولية وهي باحثة استشارية في مشروع «سوريا من الداخل» في تشاتام هاوس. وعملت لينا مؤخراً كمحررة إقليمية لشؤون الشرق الأوسط في الخدمة العالمية لإذاعة بي بي سي. وغطت سنجاب الانتفاضة السورية تغطية مكثفة منذ بداياتها في عام ٢٠١١ وما زالت تواكب التطورات في سوريا والمنطقة. كما غطت بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ محادثات السلام السورية في جنيف كمراسلة للشؤون العالمية في بي بي سي، وكانت قبل ذلك مراسلة لبي بي سي في دمشق منذ عام ٢٠٠٧. وقبل انضمامها إلى بي بي سي، كانت لينا مساهمة فاعلة في العديد من وسائل الإعلام من بينها نيوزويك ونيويورك تايمز. وتحمل لينا سنجاب إجازة في اللغة الإنجليزية من جامعة دمشق وإجازة في القانون من جامعة بيروت العربية، وهي حاصلة على درجة الماجستير في السياسة الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. كما فازت في أيار/ مايو ٢٠١٣ بجائزة الإعلام الدولي للتميز «International Media Cutting Edge» عن تغطيتها الصحافية لسوريا.

شكر وتقدير

تعرب المؤلفتان عن شكرهما للباحثين الميدانيين الذين ساعدوا في جمع المعلومات لهذه الورقة داخل سوريا، والمراجعين الخارجيين، على تعليقاتهم المفيدة. والشكر موصول أيضاً لـمازن عزّي لتدقيقه الحقائق وتوفيره المواد المرجعية الشاملة، ولخضر خضور وعمر عزيز لمراجعتهم مسودات المخطوطة، ولريناد منصور لمساعدته في هيكلة النقاشات في الورقة، ولجيك ستاثام وجميع المشاركين في عملية التحرير في تشاتام هاوس، وخصوصاً تيم إيتون وريني زليازكوف.

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

تشاتام هاوس، المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل مقره لندن. يسعى المعهد إلى بناء عالم آمن ومزدهر وعادل على نحو مستدام.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة إلكترونية أو آلية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استخراجها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لصاحب حقوق الطبع والنشر. ويرجى توجيه كافة الأسئلة إلى الناشرين.

لا يعبر تشاتام هاوس عن آرائه، إذ إن الآراء الواردة في هذا الإصدار هي مسؤولية مؤلفيها.

حقوق النشر © المعهد الدولي للشؤون الملكية، ٢٠١٨

صورة الغلاف: عناصر من الشرطة العسكرية الروسية يقدمون مساعدات غذائية لتأحين سورين عاندين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة عند حاجز تفتيش في محافظة إدلب بتاريخ ١ حزيران/يونيو ٢٠١٨. وتظهر على إحدى اللافتات صوراً للزعيم الشيشاني رمضان قديروف والرئيسين السوري بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين.

حقوق النشر للصورة © جورج أورفليان/أ ف ب/ غيتي إيبيجز

ISBN 978 1 78413 390 0

المعهد الملكي للشؤون الدولية

تشاتام هاوس

10 سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE

هاتف: +44 (0) 207957 5700 فاكس: +44 (0) 207957 5710

contact@chathamhouse.org www.chathamhouse.org

مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣